المنظومات النحوية العُمانِيَّةُ بين المنظومات النحوية العربية

تأريخ ونقد

د. محمد جمال صقر *

الملخص

انقطع بعض الباحثين؛ لاستقراء المنظومات النحوية ، منذ القرن الهجري الثاني، إلى الثالث عشر ، على أنها حلقة من تاريخ النحو ، ولم يمنعه من ذلك طول زمان ، ولا إطلاق مكان ؛ فكان في عمله إخلال شديد بماضيها، وحاضرها، وبعيدها، وقريبها، ولا سيما في عمان التي تيسر لي أن أطلع على طرف من حياتها بها .

أقبلت أعرض بنقد عمله أوَّلا ، للمنظومات النحوية العربية ، وبتأريخ العمانيات ونقدها ثانيًا ، للمنظومات النحوية العمانية ، وبما اصْطَفَيْتُهُ منها آخرًا ، لما يَزيدُ العملَ عُمْقًا والقارئَ نَفْعًا .

ولعل هذا البحث قد وُفّقَ إلى بيان ما يقوم بالمنظومات النحوية : العربية على العموم ، ثم العمانية على الخصوص ، ثم الزاملية الخروصية على خصوص الخصوص – من دلالة قوية بديعة على وجه من تاريخ النحو . أما قُوَّتُها فَبِبَقائها إلى الآن ؛ فليس أقوى من الدليل الباقي ، وأما بَداعَتُها فَبِصُدُورِها عن نُزوع العلماء إلى الفن ؛ فليس أبدع من الدليل المُرَكَّب .

---

* *أستاذ بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة.*

The position of O mani syntactical poems among their similar A rabic once

A historical and critical study

Dr. Mohammed Jamal Saqaer

Abstract

Between the second and the thirteenth Hijri century some scholars dedicated themselves to the study of Arabic syntactical poems.

They came out with a conclusion that it was a part of the syntactical history regardless of time and place. But I have found that their conclusion was not absolutely right, particularly the section related to Oman.

Therefore, this paper aims at a thorough historical and critical study of the syntactical poems in all their forms, the Arabic ones in general and the Omanis in particular, including the very special Al - Zamillyyah Al-Kharousiyyah.

The survival of the syntactical poems as an art proves its strong presence in the history of Arabic syntax and, also, the creativity of its scholars.

مقدمة

[1] كأني بي تلميذًا بالصف الخامس الابتدائي ، أعَلِّقُ عينيَّ بيديْ أستاذي القدير محمد عثمان ، يحركهما كفعل قادة الفرق الموسيقية ، وأذنيَّ بصوته ، يغني قوله الذي لم أكن أعرف أنه لا يتخرج في علم عروض الشعر العربي ، وأنه إنما انتفع بخصائص الموسيقا (الغناء) :

« اَلْمُثَنّى يُرْفَعُ بِالْألِفْ
وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِالْيَاااءْ » !

مادًّا ألف « الياء» ، حتى يَقَرَّ لها قَرارٌ يُرضيه !

ثم يدعونا إلى مشاركته ؛ فيضج الفصل جدا ولهوا ، وانتظاما وانتثارا ، وطربا وعبثا ، ولكنه يسكن إلى نقش ذلك في سويداء قلبه !

لا ريب لدي الآن ، في أن أستاذنا القدير في ذلك الزمان العزيز ، كان حريصا على تثبيت ذلك الباب النحوي في عقولنا ، بوَصْلنا بحركة الإيقاع بحيث تنتقل إلينا ، على الوجه نفسه الذي يكون في طرفي علاقة الاتصال الموسيقي، أو علاقة الاتصال الشعري [1] .

ولكن لا ريب لدي أيضا ، في أنه كان طروبا ، استخفَّتْهُ آنئذ ، نشوة أذهلته عما حوله ؛ فأقبل يغني عبارته التعليمية .

لقد اتصل فيه ينبوع العلم بينبوع الفن ، وكان معلما خبيرا حفيا ؛ فانتدب يَمَسُّنا ببعض ما وَجَد .

وعلى رغم سعي العالم والفنان الكبيرين كليهما ، إلى الحقيقة نفسها كثيرا ، لم نصادف نحن العرب ولا غيرنا ، من كان عالما كبيرًا، وفنانا كبيرا جميعا معا ، إلا في الزمان الطويل، بعد الزمان الطويل ؛ لأن اصطناع العلم، واصطناع الفن ، حالان مختلفتان ، لكل منهما لبوس ينبغي أن يلبسه لها صاحبها ، ولن يلبس أحدهما ، حتى ينضو الآخر [2] !

ولكننا لا نعدم أن نصادف، نحن العرب وغيرنا ، من كان عالما أكبر منه فنانا ، أو فنانا أكبر منه عالما ؛ فنجده قد لبس لحالٍ ، لبوسَي الحالين جميعا معا ؛ فمزج علمه الكبير بفنه، أو فنه الكبير بعلمه . ولم يكن عمل أستاذنا السابق ذكره ، إلا مزاجا من علم اشتغل به، وفن نزع إليه . وعلى رغم أنه لم يتخرج في علم العروض ، ينتسب إلى « الشّعْرِ التعْليميّ » ، الذي أنتج ظاهرة « نَظْمِ العُلوم ».

[2] لقد كان من آثار مزج علماءِ العرب الشعراءِ ، الأكبر علما منهم فنا ، علم اللغة بفن الشعر منذ زمان الأمويين - نشأة نمط من الشعر ، تحتشد فيه مادة اللغة الصوتية، والصرفية، والمعجمية، والنحوية ، المتروكة في الاستعمال، أو الملتبسة ، وكأنها التُّحَفُ في المعارض - أعجبَ العلماء الذين يجمعون اللغة ، والأمراء الذين يجمعون الشعراء [٣] ، وقدموا أصحابه ، حتى بلغ السيل الزبى ؛ فقدم عقبةُ بن سلم الأميرُ العباسيّ ، عقبة بن رؤبة بن العجاج ، على بشار بن برد ، الذي كان فنانا كبيرا، شاعرا، وعالما كبيرا لغويا ، يعرف لكل منهما موضعه، ولبوسه ، ويأتيه العلماء إلى بيته ليأخذوا عنه ؛ فاحْتَفَزَ إلى أن غدا عليه بأرجوزته :

« يا طَلَلَ الْحَيِّ بِذاتِ الصَّمْد بِاللهِ خَبِّرْ كَيْفَ كُنْتَ بَعْدي»

التي تحرى فيها مزج فنه الكبير بعلمه الكبير ، ليدله على منزلته ؛ « فطرب عقبة بن سلم وأجزل صلته، وقام عقبة بن رؤبــة ، فخرج عن المجلس بخزي ، وهرب من تحت ليلته فلم يعد إليــه» [٤].

ثم تأصل هذا النمط حتى صار مضمارا تعليميا منظوما ، يوازي المضمار المنثور، ويجري فيه العلماء المعلِّمون من حفظ أبواب مادة اللغة المختلفة نفسها ، على ما يناسب مراتب المتعلمين الثلاثة المشهورة : المبتدئين ، والشادين ، والمتخصصين ، ويسهّل عليهم حفظها وذكرها متى شاءوا [٥].

ولقد انقطع بعض الباحثين ، لاستقراء المنظومات النحوية ، منذ القرن الهجري الثاني ، إلى الثالث عشر ، على أنها حلقة من تاريخ النحو [٦] ، ولم يمنعه من ذلك

طول زمان ، ولا إطلاق مكان ؛ فكان في عمله إخلال شديد بماضيها، وحاضرها ، وبعيدها، وقريبها ، ولا سيما في عمان التي تيسر لي أن أطلع على طرف من حياتها بها ؛ فرجوت أن أشاركه فيما صبا إليه ، بشيء من نقد عمله، وتأريخ العمانيات ونقدها ، ولا سيما أنه اتخذ دعوتنا إلى المشاركة ، عذرةً من التقصير .

ولما لم يكن بد من تمييزه هو وحده من غيره في أثناء نقده ، نسَبْته « بالمنظوميّ »، إلى المنظومات التي درسها ، وجعلها في عنوان عمله .

ثم أقبلت أعرض بنقد عمله أولا ، للمنظومات النحوية العربية ، وبتأريخ العمانيات ونقدها ثانيا ، للمنظومات النحوية العمانية ، وبما اصطفيته منها آخرا ، لما يزيد العمل عمقا، والقارئ نفعا .

الْمَنْظوماتُ النَّحْويَّةُ الْعَرَبيَّةُ

[3] لم يشر المنظوميُّ ، إلى قول بعض الباحثين الذين رجع إليهم واعتمد عليهم : « موضوع (المنظومات النحوية : تاريخها وأهميتها العلمية) ، محور لبحث ما زلت أجمع خيوطه، وأعمل فيه ، ولم أنته منه بعد » [٧] ، الذي يشهد بالسبق ، ويقتضي الإشارة ، وإن لم ينته من بحثه المذكور إلى الآن !

[4] واستعمل المنظوميُّ ، كلمة « منظومة » ، مصطلحا على مجموعة الأبيات المنظومة في أبواب الصرف والنحو ، لا كلمة « قصيدة » ، وفيه مراعاة لخروج المنظومات عن شرط الشعر [٨] ، على رغم استعمال القدماء لها [٩] – ولا كلمة «أرجوزة » ، لخروجها كما سيأتي ، عن بحر الرجز أحيانا ، ولا كلمة « ألفية » ، لخروجها عن شرط العدد [١٠] ، ولا كلمات « ميمية أو لامية أو ... » ، لخروجها عن الروي الواحد [١١] – ولا كلمة « نحوية » ، لخروجها عن احتمال النثر [١٢] .

ولا بأس بما استعمل ، ولا سيما أنّ قد استعمله أبو العلاء المعري لمثل هذا التعميم، في أثناء ضبطه لأجزاء قافية كل كلام موزون [١٣] ، على أن يذكر أنه صار من

الأعراف العمانية ؛ فهذا السالمي الحبر العماني الشهير ، يقول في أرجوزته الواقعة في ثمانية وعشرين ومئتي ٢٢٨ بيت : « هذه منظومة في تفصيل الجمل » [١٤] .

[5] وجانب المنظوميُّ جادةَ الصواب في تخريجه لبعض المنظومات ، في علم العروض .

لقد جعل مثل هذا المقدار :

« الْحَمْدُ للهِ الَّذي تَعالى وَاسْتَخْلَصَ الْعِزَّةَ وَالْجَلالا » ،

من منظومة الحريري « ملحة الإعراب » ، وهو مطلعها ، ومثله غيره – بيتا من الرجز المشطور المزدوج [١٥] ، ومقتضى المشْطوريَّة أن يكون بيتين ، كما قال الصبان في ألفية ابن مالك : « على أنها من كامله (كامل الرجز) ، يكون مثلا :

(قالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مالِكٍ أَحْمَدُ رَبّي اللهَ خَيْرَ مالِكِ)

بيتًا مصرعًا (...) وعلى أنها من مشطوره ، يكون مثلًا :

(قال محمد هو ابن مالك) بيتاً، و(أحمد ربي الله خير مالك) بيتا » [١٦] .

وربما أراد المنظوميُّ بكلمة « المشطور ، كلمة « المُشَطَّر » ، دلالة على بناء المنظومة على تنسيق شطري الرجز ، فالتبستا عليه ، ولو قد ذكرها لأصاب .

وجعل منظومة الخليلي التي مطلعها :

« للهِ ذي الْعِزِّ الَّذي رَفَعَ الْعلا فَاحْمَدْ وَصَلِّ عَلى النَّبيِّ وَمَنْ تَلا » ،

أرجوزة [١٧] ، وهي كاملية ظاهرة (بمتفاعلن) السالمة في هذا المطلع نفسه ، ثالثًا وخامسًا وسادسًا ، وكأنه تعجل فاكتفى بالأوليين اللتين على (مستفعلن) ، ولو تأمل لذكر أن (مستفعلن) نفسها في الرجز ، كثيرة التغير [١٨] .

وجعل منظومة ابن معط التي مطلعها :

« يَقولُ راجي رَبِّهِ الْغَفورِ يَحْيى بْنُ مُعْطٍ بْنِ عَبْدِ النّورِ (...)

وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ جَليلُ الْقَدْرِ وَفي قَليلِهِ نَفادُ الْعُمْرِ (...)

وَذا حَدا إِخْوانَ صِدْقٍ لي عَلى أَنِ اقْتَضَوْا مِنّي لَهُمْ أَنْ أَجْعَلا

أرْجوزَةً وَجيزَةً في النَّحْوِ عدَّتُها أَلْفٌ بِغَيْرِ حَشْوِ (...)
لا سيَّما مَشْطورُ بَحْرِ الرَّجَزِ إذا بُني عَلى ازْدِواجِ موجَزِ »

– من بحري الرجز والسريع جميعا معا [١٩] ، آخذا دون تصريح بقول الصبان في بيان قول ابن مالك « فائقة ألفية ابن معط » : « أي عالية في الشرف . وإنما فاقتها لأنها من بحر واحد ، وألفية ابن معطي من بحرين ؛ فإن بعضها من السريع وبعضها من الرجز ، ولأنها أكثر أحكاما من ألفية ابن معطي » [٢٠] ، وكأنه لا يجيز (مستفعلْ) المقطوعة ، أو (متفعلْ) المخبونة المقطوعة ، في أعاريض الرجز وضروبه ، مع (مستفعلن) السالمة ، و(مستعلن) المطوية . وفي ذلك إهمال عجيب لقول ابن معط نفسه ، السابق الذي بين يديه ، وقول بعض من عول عليهم من العروضيين : « اتفقوا على جواز استعمال القطع مع التمام في ضرب الأرجوزة المشطورة ، إجراء للعلة مجرى الزحاف ، لقول امرأة من جديس :

لا أَحَدٌ أَذَلُّ مِنْ جَديـــــس أَهـكَذا يُفْعَـلُ بِالْعَروسِ
يَرضى بِهذا يا لَقَوْمي حُـرٌّ أَهْدى وَقَدْ أُعْطى وَسيقَ الْمَهْرُ
لَخَوْضُهُ بَحْرَ الرَّدى بِنَفْسِهِ خَيْرٌ مِنَ انْ يُفْعَلَ ذا بِعِرْسِهِ » [٢١] .

[6] أراد المنظوميّ بالنحو الذي جعله هَمَّهُ، ونعتًا للمنظومات في عنوان عمله ، أحكام صياغة الكلم، والجمل جميعا معا ، أي مفهومه القديم، الواقع في كلام ابن جني[٢٢] ، المستمر في كلام ابن عصفور [٢٣]، ثم في كلام بعض شراح ألفية ابن مالك[٢٤] ، ثم لم يتجاوز في نقد ما وقع له من منظومات ، عناوين موضوعاتها، وشيئا من أبياتها، وشيئا من ترجمات أصحابها .

ولئن كان ذكر في مقدمته ، أنه يولي ألفية ابن مالك « عناية خاصة ؛ لما لناظمها من حرص واضح على نظم علوم العربية، والقراءات في عدة قصائد وأراجيز » [٢٥]، لقد اكتفى بشيء من تعريفها ، وشيء من أسباب وفرة شروحها ، وأفاض في تعديد شُرّاحها والتعليق بشيء من ترجماتهم [٢٦] .

لقد كان ينبغي له ألا يضيع ما عكف عليه ، ولا من عكف له ؛ فينقدها جميعا تبويبا وترتيبا، ومحتوى، ومستوى ، كما تنقد كتب النحو التعليمي ، ويصنفها على حسب ما يؤديه نقدها [٢٧] ، ويختصها بشيء من نقد الشعر، الذي نزع إليه أصحابها .

ولكنه آثر السلامة ؛ فصنفها بأعداد أبياتها ، إلى منظومات غير ألفية (دون الألف بيت) ، ومنظومات ألفية (قرابة الألف بيت) ، وكأنه أمن أثر العدد في تمييزها ، من حيث تعلقه باجتهاد الناظم في نظم أكثر مسائل العلم ، و لو طلب الناظم كثرة الأبيات، لوجدها فيما لا طائل وراءه ، ولو طلب استقصاء المسائل؛ لجاءه الطول عفوا .

وعلى رغم ذلك، وقع له في القسم الأول بعض ما ينتمي إلى الآخر ، مثل منظومة اليشكري التي نَيَّفت على ألفي ٢٠٠٠ بيت [٢٨] ، وجانبه الصواب في عد أبيات بعض المنظومات ، مثل ذكره لمنظومة الحريري ، على أنها خمسة وسبعون وثلاثمئة ٣٧٥ بيت [٢٩] ، بزيادة بيت [٣٠] ، ولمنظومة الشبراوي ، على أنها خمسون ٥٠ بيتا [٣١] ، بنقص ثلاثة أبيات [٣٢] .

[7] ذكر المنظوميُّ في عنوان عمله ، أن المنظومات « حلقة من تاريخ النحو » ، وكأنها ظاهرة كانت في القرن الهجري الثاني ، ثم زالت في القرن الهجري الثالث عشر (مجال عمله) ، على رغم طول مدة الاثني عشر قرنا عن أن تسمى « حلقة » ، وعلى رغم أنه ذَهَلَ عن منظومة البنّاني (ت١٣٤٠هـ) ، بعد زمان من حدٍّ منتهى بحثه ؛ فذكرها أخيرا [٣٣] ، وكأنه رجح أن يكون نظمها قبل أكثر من أربعين سنة من وفاته !

ولو قد اطلع على ما اطلعت عليه من مادة عمانية مستمرة إلى يومنا هذا ، لجعل المنظومات « وجها » من تاريخ النحو . ولكن كيف ، وهي وجه كئيب ينبغي أن يكسف!

لقد كانت المنظومات لديه ، متونًا منظومة ، أسوأ أثرا من المتون المنثورة ؛ إذ النثر أقدر على « عرض القواعد، وشرحها، وتوضيحها ، من النظم وقيوده، وضروراته»[٣٤] - نشأت لملاءمة مراتب المتعلمين، النظاميين، العاجزين عن مراجعة المصادر

الكبيرة ؛ فمَكَّنَتْ لأسلوب التلقين ، وزادت العلوم بشدة إيجازها غموضا ، واضطرت أصحابها، أو تلامذتهم، أو خلفهم ، إلى شرحها ، ثم أخنى عليها الدهر بعد ذهاب أصحابها ؛ فذمها ابن خلدون بالفساد والإخلال [٣٥] .

ولقد ينبغي أولا أن نميز في ذم ابن خلدون ، بين المتون؛ إذ تلقى على المبتدئين ، وبينها إذ تلقى على المتخصصين ؛ فهو « إنما كان يعني أنها قد تكون غير ملائمة للمبتدئين، الذين لم يستعدوا بعدُ لقبولها ، فيصعب فهمها عليهم ، فينصرفون من أول الأمر عن العلم، الذي هم في حاجة إليه » [٣٦] .

ثم ينبغي ثانيا أن يراعي صدورها عن نزوع العالِم الفني ، الذي يعوقه استيلاء علمه، وتعليمه عليه ، عن أن يسلك إلى تلبيته مسالكه المعروفة عند الفنانين المنقطعين لفنهم – فيتأمل « ما يدل على براعة المصنف، وتمكنه من علمه، وقدرته على الصياغة المنظومة » [٣٧] .

[8] لم يُحْكِم المنظوميُّ ضبْطَ ترتيب المنظومات التاريخيِّ بوفاة ناظمها ، الذي نص على اتباعه [٣٨] ؛ فترك بعضها يتقدم على بعض، أو يتأخر ، كما في تقدم منظومة الحيدرة اليمني (ت٥٩٩هـ)، على منظومة ابن الدهان (ت٥٦٩هـ) [٣٩] ، ومنظومة الشبراوي (ت١٠٩١هـ) ، على منظومة ابن الجمال (ت١٠٧٢هـ) [٤٠] .

[9] استثنى المنظوميُّ من المنظومات (المتون المنظومة) الجديرة بنظر بحثه ، ما كان تلخيصا لغيره من المتون (المنثورة) ، من حيث كان محمولا على عمل أصحاب هذه المتون ، غير خالص لأصحاب المنظومات أنفسهم [٤١].

ولا ريب في حصافة حصره لمادة بحثه ، فيما خلص للناظم أصلا وفصلا ؛ إذ هو أجدر بأن يدله على منهج مثل هذا النوع من المتون وأسلوبه ، غير أنه لم يقف عند ما اشترط على نفسه ؛ فنظر في « منظومة الرودكي » ، وما هي إلا نظم لكافية ابن الحاجب [٤٢] ، وفي «منظومة ابن الوردي» ، وما هي إلا نظم للمحة أبي حيان [٤٣] ، وفي « منظومة ابن اللبان » ، وفيها كثير من فوائد تسهيل ابن مالك، ومقرب ابن

عصفور[٤٤] ، وفي « منظومة السيوطي » ، وهي تلخيص لألفية ابن مالك، مع زيادة فوائد [٤٥] !

[10] لم يعثر المنظوميٌّ على رغم الزمان الطويل، والمكان المطلق ، إلا على خمسين منظومة فقط ؛ فاعتذر بقوله في مقطع مقدمته : « هذا جهدي أقدمه للقارئ ، ولا أزعم – على الرغم من المتابعة، والسعي إلى التقصي – الإحاطة بالمنظومات النحوية إحاطة تامة ، وآمل أن يوفق غيري في متابعة ما شرعت فيه ، وإحياء هذا الجانب الهام من التراث النحوي » [٤٦] .

وعلى رغم أنها غيض من فيض يحتاج استيعابه إلى طائفة من الباحثين ، استحسنت أن أرتبها كلها فيما يلي ، وأضبطها ، وأجَدْوِلها ، وأعلق عليها ؛ عسى أن أوفق إلى الإضافة إليها : (انظر إلى الجدول في الصفحة التالية)

[11] على رغم تعديد كثير من الناثرين لمتونهم المنثورة ، اكتفى أغلب الناظمين بمنظومة واحدة ، إلا ابن مالك ، وابن مكتوم ، والسجلماسي ؛ فلكل منهم منظومتان أو أكثر .

أما أولهم فقد خص بابا من علم الصرف ، بمنظومته المشهورة «لامية الأفعال»[٤٧]، التي طوى المنظومي ذكرها في تضاعيف قوله : « نظم ابن مالك صاحب الخلاصة الألفية ، قصائد وأراجيز عدة ، نكتفي بالوقوف عند (الخلاصة الألفية) لأنها أشهرها » [٤٨] – وكانت جديرة بالذكر فيما سماه المنظومات غير الألفية . ثم صنع في أبواب كثيرة من علمي النحو والصرف ، منظومة طويلة في ثلاثة آلاف بيت، ثم منظومة مختصرة منها إلى ثلثها .

وأما ابن مكتوم ففي كل من منظومتيه باب من علم النحو، غير الذي في الأخرى.

وأما السجلماسي فمنظومته الأولى في علم الصرف، والثانية في علم النحو .

وبفهم تلك الدواعي، يظل صحيحا اكتفاء الناظم دون الناثر ، بمتن واحد ، وكأنه يستفرغ فيه عادةً ، وُسْعَهُ ، بحيث لا يجد ، أو لا يحب أن يجد ما يقوله .

م	الناظم	وفاته	عدة منظومته	الأرجوزة منها	كيفيتها	موضوعها الذكور
1	الخليل بن أحمد الفراهيدي	175	293	5	عمودية كاملة باقية مضمومة	النحو (أبواب كثيرة)
2	علي بن حمزة الكسائي	189	-	3	عمودية رملية عجزية ساكنة	النحو (فضله)
3	أحمد بن منصور البشكري	370	أكثر من المئة	3	مشطرة أرجوزة	النحو والصرف (أبواب كثيرة)
5	محمود بن حمزة الكرماني	505	-	2	عمودية وافرية عجزية مضمومة	الصرف (مواقع الصرف)
4	القاسم بن أحمد الطريري	516	375	5	مشطرة أرجوزة	النحو والصرف
6	أحمد بن عبد العزيز الشمري	553	-	-	-	النحو
7	سعيد بن المبارك ابن الشحام	569	36	1	طويلة	النحو (عويص الإعراب)
8	علي بن المبارك ابن الزاهدة	594	-	2	عمودية طويلة باقية مضمومة	النحو (عويص الإعراب)
9	علي بن سليمان الحيدرة	599	8	2	عمودية طويلة رائية مكسورة	الصرف (جموع التكسير)
10	الحسين بن أحمد ابن حيران	600	-	1	أرجوزة	النحو
11	سالم بن أحمد المنتحب التميمي	611	-	-	أرجوزة	النحو
12	نجم بن عبد المعطي	628	1021	15	أرجوزة	النحو والصرف (أبواب كثيرة)
13	يوسف بن إسماعيل ابن النحوي الحلبي	635	-	1	كاملة	الصرف (الأفعال)
14	عثمان بن عمر ابن الحاجب	646	-	-	-	النحو
15	ناظم سنة 657 مجهول	-	130	2	عمودية وافرية كافية مفتوحة	الصرف

16		672	-	-	فصائد وأراجيز	-
17	محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي		قرابة 3/4 الألف	-	أرجوزة	النحو والصرف (أبواب كثيرة)
18			1002	9	مشطرة أرجوزة	
19	حازم القرطاجني	684	217	2	عمودية بسيطة مهيبة مفتوحة	النحو
20	محمد بن أحمد ابن البناء	709	-	-	-	النحو والصرف (كتب من قواعد التسهيل والمقرب)
21	احمد بن مصطفى الدوركي	713	-	-	-	النحو والصرف (نظم كافية ابن الحاجب)
22	محمد بن الحسن الحلبلي	735	-	1	كاملية	النحو
23	أحمد عبد القادر ابن مكتوم	749	28	-	طويلة	النحو (مواضع حذف العائد على الموصول)
24			14	2	عمودية طويلة رائية مفتوحة	النحو (مواضع الابتداء بالنكرة)
25	الحسن بن قاسم المرادي	749	-	-	-	النحو (معاني الحروف)
26	عمر بن المظفر ابن الوردي	749	150	3	مشطرة أرجوزة	الصرف والنحو (نظم تحفة أبي حيان)
27	محمد بن عيسى السكسكي	760	-	-	-	الصرف
28	يوسف بن محمد المرموري	776	162	3	عمودية بسيطة لامية مفتوحة	النحو
29	محمد بن محمد ابن المجراد	778	71	2	عمودية طويلة لامية مفتوحة	النحو (نظم الجمل والتخيص قواعدها)
30	عبد الرحيم بن الإسكاني	779	-	-	-	النحو

31	أحمد بن منصور الأخضري	809	-	-	لامية	النحو
32	عبد العزيز بن عبد العزيز المكناسي	880	قرابة ألف	-	-	النحو (أبواب كثيرة)
33	جلال الدين السيوطي	911	قرابة ألف	7	منظومة أرجوزة	الصرف والنحو (تلخيص ألفية ابن مالك وزيادة ، وفي الخط)
34	زين الدين بن علي العاملي	966	-	-	-	النحو
35	أحمد بن أبي بكر الشبلي	1007	-	-	-	النحو
36	أبو السعود بن علي القسطلاني	1033	-	-	-	النحو (مسوغات الابتداء بالنكرة)
37	محمد بن صالح العزي	1035	قرابة ألف	1	أرجوزة	الصرف والنحو (أبواب كثيرة)
38	عبد الرحمن بن يحيى الرشدي	1037	500	-	أرجوزة	الصرف
39	علي بن عبد الواحد السجلماسي	1057	-	-	-	النحو
40						الصرف
41	علي بن محمد الأجهوري	1066	قرابة ألف	-	-	الصرف والنحو (أبواب كثيرة)
42	علي بن أبي بكر الحمال	1072	-	-	-	النحو (مسوغات الابتداء بالنكرة)
43	محمد بن سعيد السوسي	1090	-	-	-	النحو
44	عبد الله بن محمد الشرقاوي	1091	50	2	عمودية ببسيطة لامية مكسورة	النحو (قواعد العربية)
45	أحمد بن علي السنوسي	1097	-	-	-	النحو (الحال)

46	خلف بن عبد الملك المعروف بابن برّي (من أبناء القرن الحادي عشر)	-	-	-	أرجوزة	الصرف
47	عبد الرحيم بن محمد الطوفي	1123	-	-	-	النحو (مسوغات الابتداء بالنكرة)
48	حسن بن محمد العطار	1250	57	1	طويلة	النحو (قواعد الإعراب)
49	يوسف بن عبد القادر البرّماوي (من علماء القرن الثالث عشر)	-	-	-	-	النحو (قواعد الإعراب)
50	أحمد بن محمد البناني	1340	-	-	أرجوزة	الصرف

[12] وعلى حين تكاثرت المنظوماتُ والقرونَ ، خلت منها القرون: الأول، والثالث ، والخامس ، واختلّت مسيرتها بالقلة الظاهرة في القرنين التاسع والعاشر . أما خلو القرون الأولى فمن علامات النشأة، وأحوال الجِدَّة ، وأما قلة حظ القرنين التاسع والعاشر ، فمما يحتاج إلى مراجعة .

[13] وإذا أغضينا للمنظوميِّ عن إغفاله الاستشهاد ببعض أبيات المنظومات الغائبة ، من مثل منظومة الشنتمري [٤٩] ، ومنظومة الدوركي [٥٠] – لم نغض له عن فعله ذلك بالشاهدة ، من مثل منظومة ابن الحاجب [٥١] ، والمرادي [٥٢] ، مهما تكن معرفتنا بها ؛ فهو مما يعين المتلقي على تصورها ، ولن يكلفه شططا ، فضلا عن أنه عمل أصيل في التأريخ العربي للعلوم من قديم إلى حديث .

[14] ولقد منعتني مشكلة الفقرة السابقة ، من تخريج بعض المنظومات في علم العروض ، أو من إتمام تخريجها ، ولكنني استطعت أن أقف على هاتين السمتين العروضيتين التاليتين :

الأولى : أنه غلب على المنظومات بحر الرجز (مستفعلن × ٦) ، ووليه بحر الطويل (فعولن مفاعيلن × ٤) .

أما غلبة الرجز فمشهورة مفهومة مما سبق أن أوردته لابن معط في ألفيته ، ومن بيان الأخفش أن العرب : « يستعملونه كثيرا ، وإنما وضع للحداء ، والحداء غناؤهم وكلامهم إذا كانوا في عمل، أو سوق إبل » [٥٣] ، الدال على أصالة غلبة الرجز على العرب ، حتى ليكادون يتكلمون به في بعض مواقفهم اليومية .

ولكن ابن معط ذكر في تفسير اختياره للرجز ، أنه ييسر للحافظ الحفظ ، فقال:

« لِعِلْمِهِمْ بِأَنَّ حِفْظَ النَّظْمِ وَفْقُ الذَّكِيِّ وَالْبَعِيدِ الْفَهْمِ
لا سِيَّمَا مَشْطُورُ بَحْرِ الرَّجَزِ إِذا بُنِي عَلَى ازْدِواجٍ موجَزِ » [٥٤] .

والظاهر المعروف في ذلك أنه ييسر للناظم النظم ، بما يتيح من وجوه الزحاف والعلة [٥٥] .

أما تلوُّ الطويل ؛ فلغلبته على الشعر القديم المستمرة زمانا طويلا [٥٦] ، إبان غلبة الرجز السابقة ؛ فكأن الناظم يطاول به الشعراء ، ويدعي فيهم .

الأخرى : أنه غلب على القافية التعديد ، الذي يفهم من دلالة « مشطرة » ؛ فالتشطير: بناء عروض القصيدة على تنسيق الأشطر اثنين اثنين ، أو ثلاثة ثلاثة ، أو أربعة أربعة ، أو أكثر ، بحيث تتوالى فيها قوافي طوائفها مؤتلفة الداخل، ومختلفة الخارج – ويلمح من دلالة « أرجوزة » ؛ فلا نعرفها في المنظومات إلا مشطرة [٥٧].

ولقد كان المزدوج (ذو الأشطر المنسقة اثنين اثنين) أول وجوه ذلك التعديد حدوثا ، بإقدام الوليد بن يزيد الخليفة الأموي عليه ، حين أخرج منه خطبته للجمعة، مستهلا :

« الْحَمْدُ للهِ وَلِيِّ الْحَمْدِ أَحْمَدُهُ فِي يُسْرِهِ وَالْجَهْدِ
وَهُوَ الَّذي فِي الْكَرْبِ أَسْتَعِينُ وَهُوَ الَّذي لَيْسَ لَهُ قَرِينُ » ،

ثم أقدم عليه بشار، وبشر بن المعتمر، وأبان اللاحقي، وأبو العتاهية، وابن الجهم، وابن المعتز، وغيرهم ، ولئن ذكروا أن بشارا عبث بما فعل ، فلقد جد به غيره «اختيارا لباب من الشعر، يتسع لمعاني الخطبة ، على ما بها من قيود، لو اجتمعت إلى قيود الشعر المنظوم على أصول القصيدة؛ لوقف ذلك حائلا بينها وبين القيام لما جعلت فيه» (٥٨) . وليست أبواب علم النحو ببعيدة من الخطب ؛ فلا ريب في أنه جانب آخر من تيسير الناظم على نفسه ، ولا سيما أن هذا المزدوج نفسه ، هو ما شطرت به أراجيز المنظومات .

[15] وغلبت على موضوعات المنظومات أبواب النحو الخالص ، ثم أبواب النحو والصرف كليهما معا ، ثم أبواب الصرف الخالص ؛ فدل ذلك على أن الغالب على المنظومات النحوية العربية ، أن تُصنَعَ للمبتدئين ؛ فإنه لما كانت أبواب علم الصرف عند علمائنا القدماء أدق بحثا ، وعند المتعلمين أثقل وطأة ، درجوا على تأخيرها عن أبواب علم النحو ، على رغم علمهم ببداهة تقدمها عليها ، قال ابن عصفور : « كان ينبغي أن يتقدم علم التصريف على غيره من علوم العربية ؛ إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب ، ومعرفة الشيء في نفسه قبل أن يتركب ، ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب ، إلا أنه أخر؛ للطفه ودقته؛ فجعل ما قدم عليه من ذكر العوامل توطئة له ، حتى لا يصل إليه الطالب ، إلا وهو قد تدرب ، وارتاض للقياس » (٥٩) .

[16] وإذا نحينا الموضوعات المجهولة ، غلبت على المنظومات موضوعاتُ الباب الواحد، ثم موضوعات الأبواب الكثيرة ، ثم موضوعات الأبواب القليلة .

وعلى رغم ما يمكن علمَ المجهول من قلب التفاسير ، أرى فيما سبق ، دليل صدور مثل هذه المنظومات عن النزعة الفنية التي ذكرتها فيما سبق ؛ فعندئذ يتناول العالم اللغوي الباب ، كما يتناول الفنان الشاعر الغرض .

المنْظوماتُ النَّحْويَّةُ الْعُمانيَّةُ

تصديقا لاعتذار الباحث عما يحتمل عمله أن يكون وقع فيه من التقصير عن الغاية ، وتلبية لدعوته سائر الباحثين إلى الإشراف به عليها ، إيمانا بأهميتها - أعرض فيما يلي لما تيسر لي العثور عليه من منظومات نحوية عمانية ، ولا سيما ما ضمته غرفة عُمان بمكتبة جامعة السلطان قابوس .

[17] منظومة الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) : هي المنظومة العمانية الوحيدة التي انتبه إلى وجودها المنظوميّ ، في خلال استقرائه للمنظومات العربية ، بحصوله على نشرة دار الكتب المصرية سنة ١٩٩٥م ، بدراسة الدكتور أحمد عفيفي وتحقيقه ، المُمَرَّضَةِ النِّسْبة من عنوانها ، هكذا : « المنسوبة إلى الخليل » .

وقد نشرتها وزارة التراث القومي والثقافة العمانية ، سنة ٢٠٠٠م ، مُصَحِّحَةَ النسبة إليه ، وكأنما اطمأنت إلى قول الدكتور عفيفي نفسه ، في أثناء دراسته : « إذا كان هذا الكشف جديدا بالنسبة لي ، قد جاء من قبيل المصادفة ، فإن بعض العلماء العمانيين كانوا على معرفة بهذه المنظومة ونسبتها إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، بل يمتلك بعضهم نسخا أو على الأقل نسخة منها ، كما نجد ذلك في بعض المكتبات الخاصة العمانية » [٦٠] .

وهي عمودية [٦١] ، كاملية [٦٢] ، بائية [٦٣] ، مضمومة [٦٤] ، في ثلاثة وتسعين ومئتي ٢٩٣ بيت ، صنعها في أبواب كثيرة من علم النحو ، مطلعها بين يدي مقدمة من ثمانية وعشرين [٢٨] بيتا جُعِلَتْ في تسهيل النحو ، قوله :

« الحَمْدُ للّه الْحَميد بِمَنِّه أَوْلى وَأَفْضَلُ ما ابْتَدَأْتُ وَأَوْجَبُ
حَمْدًا يَكونُ مُبَلِّغي رِضْوانَهُ وَبِهِ أَصيرُ إِلى النَّجاةِ وَأَقْرُبُ » [٦٥].

ومقطعها الملحق بباب عمل اسم الفاعل :

« النَّحْوُ بَحْرٌ لَيْسَ يُدْرَكُ قَعْرُهُ وَعُرُ السَّبيلِ عُيونُهُ لا تَنْضُبُ
فَاقْصِدْ إِذا ما عُمْتَ في آذيِّهِ فَالْقَصْدُ أَبْلَغُ في الأُمور وَأَذْرَبُ

وَاسْتَغْنِ أَنْتَ بِبَعْضِهِ عَنْ بَعْضِهِ وَصُنِ الَّذي عُلِّمْتَ لا يَتَشَذَّبُ » [٦٦] .

وقد اجتهد محققها في دراستها، والإقناع بها، والمجالدة عنها ، وساجل فيها بعض الباحثين على صفحات مجلة نزوى العمانية الشهيرة [٦٧].

[18] منظومة سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي (ت ١٢٨٧هـ) : هي مشطرة أرجوزة ، في قرابة ألف ١٠٠٠ بيت ، اسمها « مقاليد التصريف » ، صنعها في أبواب كثيرة من علم الصرف ، وشرحها في ثلاثة أجزاء ، مطلعها بين يدي مقدمة في بيان الداعي والغاية والرضا بالتوفيق إليها ، قوله :

« الْحَمْدُ لله مُصَـرِّفِ اللُّغى حَمْدًا إلى رِضْوانِهِ مُبَلِّغا
وأَرْدِفُ الصَّلاةَ تَسْلِيمًا أَتَمْ عَلى النَّبيِّ خَيْرِ ناطِقٍ بِفَمْ » [٦٨] .

ومقطعها بعقب خاتمة في إخلاص الجهد فيها لله بغية رضاه وفضله ، قوله :

« وَأَكْمَلُ الصَّـلاةِ وَالسَّلامِ عَلى رَسولِ الله لِلْأَنامِ
وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ تَلا سَبيلَهُمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُبَدِّلا » [٦٩].

وقد درسها لندوة « قراءات في فكر الخليلي » ، بعض الباحثين [٧٠] ، ويضع الآن في دراستها وتحقيقها رسالته المكملة للماجستير ، أحد طلاب الدراسات العليا بقسم اللغة العربية من كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس .

[19] منظومة عبد الله بن حميد السالمي (ت١٣٣٢هـ): هي مشطرة أرجوزة ، في ثمانية وعشرين ومئتي ٢٢٨ بيت ، اسمها « بلوغ الأمل في المفردات والجمل » ، صنعها في أبواب كتاب ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) : « الإعراب عن قواعد الإعراب »، وشرحها في كتاب متوسط ، مطلعها بين يدي مقدمة في حقيقة العمل وقيمته ، قوله:

« الحَمْدُ لله مُفَصِّلِ الْجُمَلْ حَمْدًا بِهِ أَنالُ أَشْرَفَ الأَمَلْ
ثُمَّ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ الْأَبَدي عَلى النَّبيِّ الْمُصْطَفى مُحَمَّدِ » [٧١] .

ومقطعها بعقب خاتمة في الاعتذار عن تقصير العمل الأول ، قوله :

« ثُمَّ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ الْأَكْمَلي عَلى نَبيٍّ خاتَمِ لِلرُّسُـلِ

وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ وَفى بِما بِهِ أتى النَّبيُّ الْمُصْطَفى » [٧٢] .

وقد درسها لندوة « قراءات في فكر السالمي » ، بعض الباحثين [٧٣] .

[20] منظومة محمد بن حمد الزاملي (ت١٣٩٠هـ) ، وسعيد بن خلف الخروصي (أطال الله بقاءه) : هي عمودية بسيطية لامية مفتوحة ، في ستة وستين وأربعمئة ٤٦٦ بيت ، صنع الزاملي ثلاثة وثمانين ومئتي ٢٨٣ بيت منها ، في أبواب نحوية كثيرة، مطلعها بين يدي مقدمة في بيان الغاية ، قوله :

« حَمْدًا لِمَنْ فَتَحَ الْأَبْوابَ وَالسُّبُلا لِمَنْ نَحا نَحْوَهُ مِنْ قادَةَ نُبَلا
ثُمَّ الصَّلاةُ مَعَ التَّسْلِيمِ مِنْهُ عَلى أَرْقى الْوَرى شَرَفًا أَزْكاهُمُ عَمَلا» [٧٤] .

وآخرها في مسألة حذف عامل المصدر وجوبا ، قوله :

« تَقولُ سُبْحانَ رَبّي لا شَريكَ لَهُ مَعاذَ رَبّيَ أَنْ أَبْغي بِهِ بَدَلا » [٧٥] .

ثم صنع الخروصي بأمر السيد محمد بن أحمد بن سعود البوسعيدي ، ثلاثة وثمانين ومئة ١٨٣ بيت منها ، في أبواب قليلة من علم النحو ، وثلاثة أبواب من علم الصرف ، أولها بين يدي تخلصه من نظم سلفه إلى نظمه ، قوله :

« إلى هُنا تَمَّ نَظْمُ الزّامِليّ وَلَمْ يُكْمِلْهُ يا لَيْتَهُ مِنْ نَظْمِه كَمُلا
لِأَنَّهُ أوتِيَ الشِّعْرَ الرَّصينَ كَما أَلَمَّ بِالنَّحْوِ إِلْمامًا بِهِ أَهلا » [٧٦] .

ومقطعها بعقب الاعتذار عما في محاولة التكملة من تقصير ، قوله :

« هذا وَصَلّى إِلهُ الْعَرْشِ ما سَجَعَتْ بَلابِلُ الْأَيْكِ في أَغْصانِها جَذَلا
عَلى الْحَبيبِ رَسولِ اللهِ سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ خَتَمَ الْمَوْلى بِهِ الرُّسُلا
وَالْآلِ وَالصَّحْبِ وَالْأَتْباعِ ما تُلِيَتْ آياتُ ذِكْرٍ بِها جِبْريلُ قَدْ نَزَلا » [٧٧] .

ثم لا علم لي بأنها درست ، أو احتفي بها على النحو السابق .

[21] منظومة حميد بن عبد الله الجامعي (أطال الله بقاءه) : هي عمودية بسيطية ميمية مضمومة ، في قرابة سبعة وأربعين وأربعمئة وألف ١٤٤٧ بيت ، صنعها في أبواب كثيرة من علمي النحو والصرف ، وشرحها في جزأين ، مطلعها بين يدي

مقدمة في الزهو بالمنظومة ، قوله :

« نَحْوِي لِنَحْوِكَ رَبّي مِنْكَ أَغْتَنِمُ نَحْوِي لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ الْمُلْهِمُ الْحَكَمُ
ثُمَّ الصَّلاةُ عَلَى الْمُخْتارِ أَفْصَحِ مَنْ بِالضّادِ قَدْ نَطَقوا للهِ وَاحْتَكَموا » [٧٨] .

ومقطعها بعقب خاتمة من باب الدعاء بالعمل الصالح ، قوله :

« وَاجْعَلْ حَياتي لِما يُرْضيكَ ماضِيَةً حَتّى يُخَتَّمَ لي الرِّضْوانُ وَالنِّعَمُ
وَصَلِّ لِلْمُصْطَفى وَالْآلِ خاتِمَةً نَحْوِي لِنَحْوِكَ رَبّي مِنْكَ أَغْتَنِمُ » [٧٩] .

وقد درسها لندوة « قراءات تحليلية لشعر أبي سرور » ، بعض الباحثين [٨٠] .

[22] منظومة محمد بن حمد بن سعود المالكي (أطال الله بقاءه) : هي مشطرة أرجوزة ، صَدَرَ جزؤها الأول في خمسين ومئتي ٢٥٠ بيت ، يصنعها في تلخيص أبواب ألفية ابن مالك في علمي النحو والصرف، وشرحها ، مطلعها بين يدي مقدمة في بيان الغاية ، قوله :

« الْحَمْدُ لله الْعَلِيمِ الدّائِمِ الْواحِدِ الْمُبْدِي الْمُعِيدِ الْعالِمِ
بِالْعَقْلِ وَاللِّسانِ قَدْ كَرَّمَنا وَبِالنَّبِيِّ الْمُصْطَفى أَنْقَذَنا » [٨١] .

وآخرها في عقب الدرس الخمسين ، الذي كان مسألة « حكم لا إذا عطف على اسمها وتكررت »، قوله :

« وَفَتْح ما يَسْبِقُ مَعْ رَفْعِ الّذي يَلْحَقُ نَحْوُ لا غُلامَ لِلْبَذي
وَلا أَخٌ وَعَكْسُ هذا نَحْوُ لا ماءٌ وَلا طَعامَ في هذي الْفَلا » [٨٢].

ثم لا علم لي بأنها درست ، أو احتفى بها على النحو السابق .

وعلى رغم أن هذه الطائفة من المنظومات النحوية العمانية كذلك ، غيض من فيض ، أستحسن أن أرتبها فيما يلي ، وأضبطها ، وأجَدْوِلها ، وأعلق عليها ، إغراء بالإضافة إليها :

[23] إنها لفجوة مريبة ، تلك الأحد عشر قرنا التي مرت بين الفراهيدي والخليلي، خالية من المنظومات العمانية ، ولا سيما أن الخليلي يخرج علينا بألفيته في أبواب

كثيرة من علم الصرف ، على غير سابقة مثلها، ولا لاحقة يعرفها جدول المنظومات النحوية العربية ، ليُعَدّ ميزة له لا تنكر [٨٣]، عرفها هو من قبل أن نعرفها ؛ فقال في مقدمته :

« وَقَدْ تَكَفَّلَتْ بِهِ ٱلْفِيَّةْ لِجَمْعِها ٱنْحاءَهُ مَرْضِـيَّةْ
فَاسْتَجْلِها مَيْمونَةً مُبارَكَةْ لَيْسَ لَها فِي الْحُسْنِ مِنْ مُشارَكَةْ » [٨٤] .

ولا ريب في خفاء كثير من منظومات هذه المدة الطويلة علينا ، وربما نكبت فيما نكب من التراث العماني ؛ فلم يكن لمثل منظومة الخليلي أن تكون فجأة [٨٥].

م	اسم الناظم	وفاته	عدد أبيات منظومته	طريقتها	موضوعها الله أعلم
1	الخليل بن أحمد الفراهيدي	175	293	عمودية كاملة بالية مضمومة	النحو (أبواب كثيرة)
2	سعيد بن خلفان ابن أحمد الخليلي	1287	قرابة ألف	مشطرة أرجوزة	الصرف (أبواب كثيرة)
3	عبد الله بن حميد السالمي	1332	228	مشطرة أرجوزة	النحو (نظم الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام)
4	محمد بن حمد ابن سالم الزاملي سعيد بن خلفان ابن محمد الخروصي	1390 -	466	عمودية بسيطة لامية مفتوحة	النحو والصرف (أبواب كثيرة)
5	حميد بن عبد الله المحامي	-	قرابة 1447	عمودية بسيطة ميمية مضمومة	النحو والصرف (أبواب كثيرة)
6	محمد بن حمد ابن سعود المالكي	-	250	مشطرة أرجوزة	النحو (جزء من تلخيص ألفية ابن مالك)

[24] ولم يعرف جدول المنظومات العربية ، اشتراك ناظمين في منظومة واحدة ، وعرفه جدول المنظومات العمانية في منظومة الزاملي والخروصي العمانيين . ولعل ما أتاح ذلك صدوره عن أمر سيد جليل مطاع ، وطيّ الموت أولهما من قبل أن يشاركه آخرهما .

وإنما الإشكال فيما لنظم أبواب العلم ، من أَخْذَةٍ فنية فُروديَّة ، تمنعه أن يتأتى بالاشتراك .

[25] ولن يخفى ما في حياة أولئك الثلاثة الناظمين بيننا – ولا يستحيل أن يشبههم

غيرهم في سائر البلاد العربية [٨٦] - من دلالة على بقاء المنظومات وجها من حياتهم بعلم النحو ، تدحض مقالة المنظومي السابقة ، التي جعلتها أثرا سيئا غابرا من عهود الضعف والتخلف ، وكأن لم تنشأ في زمان سطوع شمس الحضارة العربية الإسلامية على العالم .

ذلك إلى دلالتها على النزوع الطبيعي إلى الفن ، الذي يكون في بعض العلماء .

[26] ولقد شرح الخليلي والسالمي والجامعي والمالكي كل منهم منظومته ، فإذا اعتذر لمنظومة الفراهيدي ، تقدمُها على تأصل أعراف النظم والشرح ، ولمنظومة الزاملي والخروصي ، عدمُ خلوصها لناظم واحد - تبين لنا ميل الناظم العماني إلى أن يشرح منظومته .

وليس أعجب من شرح السالمي لمطالع منظومته بعقب نظمه لكثير منها صغيرًا ، أولَ ما ألَّفَ ، ثم رجوعه إلى النظم والشرح كليهما كبيرًا ، وإضافته إليهما ، ثم إبقائه قرْزَمَة الصّغَر ، قائلا : « ليكون ذلك على عجزي دليلا ، وليعلم المبتدئ أن العلم إنما ينمو قليلا قليلا ، وليستبين الفرق بين درجتي المبتدئ والمنتهي ، والكل بفضل الله يبتدئ وينتهي» [٨٧] ؛ فدل على تحقيقه [٨٨] .

ولا ريب في حصافة رأي الناظم الشارح لمنظومته ؛ فهو أعلم بما أظهره فيها أو أخفاه ، وبما يوافق غايته منها أو يخالفها [٨٩] . وعلى رغم ما سبق من اتخاذ المنظوميّ شرح الناظم لمنظومته ، دليلا على عجزها عما أراده بها [٩٠] ، انتبه غيره إلى ما في شرح الماتن لمتنه ، من دلالة على تمييزه في مراتب المتلقين عنه ، بين مرتبة متلقي المتن ومرتبة متلقي الشرح [٩١] .

[27] ولقد غلب على المنظومات العمانية بحر الرجز ، كما غلب على غيرها ، ولكن وليه فيها بحر البسيط ، على حين وليه في غيرها بحر الطويل .

وفي ذلك دلالة على صيرورة بحر الرجز من أعراف المنظومات ، بما انبسط لألفية ابن مالك في قلوب المتلقين وعقولهم ، ولا سيما العمانيون ، من القبول . وليس أدل

من عكوف المالكي الآن على تلخيصها بمثلها [٩٢] .

وعلى رغم قرب البسيط من الطويل في الشعر العربي القديم على وجه العموم[٩٣]، لا أخلي تُلوَّه للرجز هنا ، من أثر لامية ابن مالك نفسه ، التي مطلعها قوله :

« الْحَمْدُ لله لا أَبْغي بِهِ بَدَلا حَمْدًا يُبَلِّغُ مِنْ رِضْوانِهِ الْأَمَلا
ثُمَّ الصَّلاةُ عَلَى خَيْرِ الْوَرَى وَعَلَى ساداتِنا آلِهِ وَصَحْبِهِ الْفُضَلا » [٩٤].

ومقطعها قوله :

« وَأَسْأَلُ اللهَ مِنْ أَثْوابِ رَحْمَتِهِ سِتْرًا جَمِيلًا عَلَى الزَّلّاتِ مُشْتَمِلا
وَأَنْ يُيَسِّرَ لي سَعْيًا أَكونُ بِهِ مُسْتَبْشِرًا آمِنًا لا باسِرًا وَجِلا » [٩٥] .

فلقد كانت مما يحفظونه من متون ، وشرحها للشيخ محمد بن يوسف أطفيش الذي هو أحد كبار علماء الإباضية ، شائع فيهم .

[28] وليس يمتنع أن يكون انصراف الخليلي إلى نظم أبواب كثيرة من علم الصرف ، لتكملة منظومة الفراهيدي التي اختصت بأبواب كثيرة من علم النحو ، حرصًا من الخالف على عمل السالف ، أو لتكملة منظومتي ابن مالك الذي لم يستوف بألفيته، ولا لاميته الشائعتين في العمانيين ، أبواب علم الصرف ، ولا سيما أن نذكر ما سبق من تمسكهم بمنظومتي الخليل، وابن مالك .

أما غيرُ الخليلي من الناظمين العمانيين ، فقد تَقَرَّوُا ابنَ مالكٍ نفسه فيما نظم من أبواب علمي النحو والصرف ، على ما رأوه مناسبا لمن قصدوهم بنظمهم . ولا ينتقض هذا الرأي بما سبق من نظم السالمي، والمالكي كليهما لأبواب من علم النحو فقط ؛ فإنما تعلق السالمي صغيرا بكتاب ابن هشام ، ثم لم يزل المالكي في سبيله إلى تلخيص أبواب ألفية ابن مالك [٩٦] .

[29] وعلى رغم اختلاف النظم والنثر ، لم يخرج ناظمو أبواب علم النحو والصرف ، فيما سلكوه من مسالك تعليمها ، على ما انتهجه ناثروها ؛ فلا يستطيع ناقدُ أعمالِهم إلا أن يصنفها على حسب محاورها التي تَنْتَظِمُ أبوابها من أولها إلى

آخرها ، تضمُّها وتضبطها ؛ فتعين المعلم على تنسيقها وإكمالها ، والمتعلم على استيعابها وتذكرها [٩٧] – ولا مَثْنَوِيّةَ لمنظومة الخليلي الخالصة لأبواب علم الصرف؛ فبين أبوابها وأبواب شافية ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) [٩٨] ، كثيرٌ جدًّا من مظاهر التوارد – ولْيَكْفِ دليلا أن يُصْنَعَ كثيرٌ من المنظومات على ما سبق بيانه ، في أبواب المتون المنثورة .

[30] إنه إذا كان النحو رفع أواخر بعض الكلمات أو نصبها أو جرها أو جزمها ، كما قال الناظم العماني الأول :

« النَّحْوُ رَفْعٌ في الْكَلامِ وَبَعْضُهُ خَفْضٌ ، وَبَعْضٌ في التَّكَلُّمِ يُنْصَبُ » [٩٩]

لم تخرج هذه المحاور ، عن أن تكون العامِلَ أو المَعْمول أو العُنْصُر ؛ ومن ثم لم تخرج أنماط متون النحو التعليمي المنثورة والمنظومة جميعا معا ، عن هذه الثلاثة :

أولًا – النَّمَطُ العامليُّ :

ومَسْرَدُ أبوابه على حسب الرافع والناصب والجار والجازم [١٠٠] ، كما في منظومة الفراهيدي ، وهو ما لم يذكره دارسها على أهميته في بيان منهجها [١٠١] .

ثانيًا – النَّمَطُ المَعْموليُّ :

ومَسْرَدُ أبوابه على حسب المرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم [١٠٢] ، كما في منظومات الزاملي والخروصي ، والجامعي ، والمالكي .

ثالثا – النَّمَط العُنْصُريُّ :

ومَسْرَدُ أبوابه على حسب عنصر الكلمة التي يعتورها الرفع والنصب والجر والجزم ، اسما وفعلا وحرفا ، كما في أنموذج الزمخشري ومفصله ، وكافية ابن الحاجب ، ووافي البلخي [١٠٣] ، وليس في شيءٍ من المنظومات العمانية .

ولا ريب في أنها محاور منطقية متضابطة ، ولكن تضابطها لا يمنع بعضها من أن يشتمل على طَرَفٍ من بعض [١٠٤] ، كما فيما ربما لاح لنا بَعْدُ .

ثم لغايات أخَرَ خرجت أعمال على أنماط تلك المحاور المنطقية إلى أنماط أخرى، كما في منظومة السالمي التي صنعها في أبواب كتاب ابن هشام « الإعراب عن قواعد الإعراب » ؛ فإن الرجل كان وَضعَهُ في أبواب تلتبس على المعْرب [١٠٥] ؛ فتعلق به السالمي يافعا ، كما يتعلق شُداة علم النحو عامة [١٠٦] ، وعلى مثل ذلك جرت كثير من المنظومات غير العمانية ، كما يتضح من الجدول .

ومن قبل تحديد الحدود وتنميط الأنماط وشياع المنظومات ، كان كتاب سيبويه الذي استحق بما حوى من أمشاج تفكير المعلم الأول ، أن يكون مجتمع الأنماط ثم مفترقها إلى ما اختص به بعده كل منها [١٠٧] .

مَنْظومَةُ الزّاملِيِّ وَالْخَروصيِّ

[31] لقد اجتمعت للمنظومة العمانية الرابعة ، هذه الخصال الخمسة :

الأولى : الاشْتراك فيها ؛ فلا ريب في تعلق الظن بمواطن الاتفاق بين ناظمَيْها ومواطن الاختلاف .

الثانية : حَداثتها ؛ فمن تأملها أوشك أن يقف على فرق ما بين الخالف والسالف.

الثالثة : عَروضها ؛ فقد خرجت ببسيطيَّتها ووحدة قافيتها ، على ما صار من أعراف المنظومات النحوية .

الرابعة : عَدم شرح أيّ من ناظمَيْها لها ؛ فإن الناظم الشارح ، ربما راعى في نظم صياغة باب ، أنه يعالجه بشرحه .

الخامسة : عدم دراستها ؛ ففي إنجازها إضافة عمانية واضحة .

فاستحقت أن يُفَصَّلَ فيها النَّظرُ ، فضلا عما في دراستها من زيادة تنبيه على هذه المنظومات النحوية العمانية المُهْمَلَة ، وزيادة بيان لهذا الوجه من تاريخ النحو .

[32] كتاب « البَرَكة في شرح القصيدة النحوية المشتركة . النظم للشيخ العلامة محمد بن حمد بن سالم الزاملي، والشيخ سعيد بن خلف بن محمد الخروصي .

الشارح الشيخ سيف بن محمد بن سليمان بن سيف الفارسي » ، كما كتب على وجه غلافه ، من مطبوعات مطبعة الفيحاء ، لسنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م ، ومنشورات مكتب مستشار جلالة السلطان في الشئون الدينية والتاريخية . كتاب محتاج لعدم توسيع تداوله ، إلى العرض قبل النقد ، بين دفتيه ست عشرة ومئتا [٢١٦] صفحة ، من القطع العادي ، خطها سمبلفيد أربيك ، حجمه الثامن عشر [١٨] الثقيل ، في الصفحة الواحدة منها عشرون سطرا ، وفي السطر الواحد عشر كلمات أو إحدى عشرة .

تصَدَّرَ الكتابَ تَقْديمٌ فيه ترجمةٌ للزاملي في ست صفحات ونصف ٦,٥ ، بقلم الشيخ القاضي ناصر بن راشد المنذري ، ثم ترجمةٌ للفارسي في صفحتين ونصف ٢,٥ ، بقلم عبد الله بن راشد بن سلطان بن راشد المحروقي السناوي ، ولا ترجمةَ فيه للخروصي الناظم الآخر ، على جَدارته بها، واستحقاقه لها ، ولو كان الكتاب من عمل شخص واحد ما فاتته ، ولكنه من عمل ستة أشخاص : ناظمين ، وشارح ، ومترجمين ، وناشر !

ثم متنُ المنظومة في إحدى وثلاثين ٣١ صفحة ، ثم شرحُ المتن مشتملًا عليه في خمسين ومئة ١٥٠ صفحة ، ينبغي أن يُطرح منها مقدار صفحات المتن المعاد ؛ فلا يخلص للشرح غير تسع عشرة ومئة ١١٩ صفحة ، أي للصفحة الكاملة من المتن بالمتوسط ، مقدار أربع ٤ صفحات فقط من الشرح ، وهو مقدار قليل يوحي بتوسط مرتبة من صُنع له من المتعلمين ، بين المبتدئين والمتخصصين .

ولقد انفرد كتاب البركة ، من سائر شروح المنظومات العمانية - وربما شمل التعميم غيرها - بتقديم متن المنظومة على شرحها ؛ فأما سواه فإما أخره إلى ما بعد الشرح ، كما صنع الجامعي ، وقريب منه إيراد دارس منظومة الفراهيدي نَصَّها بعقب عمله ، وهي عادة المحققين [١٠٨]، وإما اجتزأ باشتمال الشرح عليه ، كما فعل الخليلي والسالمي والمالكي العمانيون - وغيرهم ممن اطلعت على عمله من الشراح مثلهم - مما يدل على أنه من عمل الناشر لا الشارح . ولكنه عمل حَسَنٌ بتيسيره

المنظومة وحدها لمن أرادها ، وجعلها فهرسًا فنيا لشرحها وإن وليها مشتملا عليها ، على أن تُرقم ، وهو ما لم يصنعه الناشر .

ثم فهْرِسُ موضوعات الكتاب في أربع صفحات ونصف ٤,٥ ، ولا شيء فيه غير عناوين ترجمتي التقديم، والمتن، وأقسام الشرح .

وليس للكتاب من مقدمة تُمَنّي القارئَ ولا خاتمة تَشْفي غَليلَه ، إلا ما كان من أبيات الزاملي في بيان غايته من عمله ، وإلا ما كان من أبيات الخروصي في الاعتذار عن التقصير عن شأو الزاملي ، فأما الشارح نفسه، فليس له إلا ما يشبه خواتم نساخ الكتب من ذكر فراغه من عمله في سبعة وعشرين يوما [١٠٩] !

من ثم يظل الكتاب على رغم حَداثته وطباعته جميعا ، مَتْنًا أصْلَحَ للحافظِ منه للباحث ، حتى يُحَقق تحقيقا علميا يتيح الانتفاع به ، ولا سيما أنه مُلَوَّحٌ بصُنوف من الأخطاء الكثيرة ، لا بقاء معها لنص [١١٠] !

[33] وتنبيها على خطر تلك الأخطاء ولا سيما بمتن المنظومة الذي يحفظ ، أعرض فيما يلي ، لطرف من أخطائه التي ننسبها عادة إلى الطابع !

أولا - أخطاء تفسدُ الْعَروضَ وَحْدَهُ :

١ - الحذفُ :

وفيه ينقص الطابع لتسليم اللغة ، بعض ما أكمله الناظم لتسليم العروض، على نحو ما في هذا البيت [١٥٨] :

« وَغَيْرَ ذي خُذوهُ مِنْ كَلامِهِمُ أيْضًا وَمَعْ ذلِكُمْ فَالْجَرَّ قَدْ عَمِلا » [١١١]

فحق (فاعلن) الأولى أن تضاف الفاء الزائدة الجائزة : (فخذو=فعلن) [١١٢]، وحذفها الذي ظنه يوفّي اللغة حقها ، يكسر الوزن .

٢- الإضافَةُ :

وفيه يكمل الطابع لتسليم اللغة ، بعض ما نقصه الناظم لتسليم العروض ، على نحو ما في هذا البيت ٣٩ :

« وَأَوْلِهِ النَّصْبَ إِنْ جاءَ بَعْدَ أَنْ وَإِذَنْ كَيْ لامِ كَيْ لامِ جَحْدٍ لَنْ كَلَنْ يَصِلا » [١١٣] ؛ فحق (مستفعلن) الثانية أن تحذف همزة (جاء) : (جا بعد أن وإذن) ، وهو من أيسر الضرائر [١١٤] ، وإثباتها الذي يوفّي حق اللغة ، يكسر الوزن .

ثانيا - أخطاء تُفْسِدُ اللُّغَةَ وَحْدَها :

١ - الإبدال :

وفيه يختار الطابع والعروض مُسلَّمٌ ، ما ينبغي أن يختار غيره لتسليم اللغة ، على نحو ما في هذا البيت ٣٧ :

« وَلَمْ يَقُمْ مِنْ بَنِي مَرْوانَ طاغِيَة إِلاّ رَمَتْ هاشِمٌ في عَيْنِهِ نُبُلا » [١١٥]

فهي (النَّبْل) السهام [١١٦] ، فإن حرك وأتبع لتسليم العروض وهو من أيسر الضرائر[١١٧]، فتح الباء؛ فكانت (النَّبَلا)، ولا أثر في العروض لإبدالها الذي يفسد اللغة.

٢ - الحَذْفُ :

وفيه يحذف الطابع والعروض مُسلَّم ، ما ينبغي إضافته لتسليم اللغة ، على نحو ما في هذا البيت [١٥٩] :

« وَجاءَ (خَيْرِ) بِكَسْرِ الرّاءِ أَخْفَشُهُمْ قَدْ قالَها حينَ عَنْ إِصْباحِهِ سُؤِلا » [١١٨]

فهي (خَيْرٍ) بتنوين ، على الجر بجار محذوف غير (رُبَّ) شذوذا فيما روي عن رؤبة بن العجاج لا الأخفش ، في قوله : « خيرٍ والحمدُ لله » ، جوابا لمن قال له : « كيف أصبحتَ؟ » [١١٩] ، ولا أثر في العروض لحذفه الذي يزيد من الشذوذ عن اللغة . وفي رسم (سؤلا) خطأ ظاهر ، لأن هذه الهمزة المكسورة أقوى من الضمة التي قبلها .

٣ - الْإضافَةُ :

وفيه يضيف الطابع والعـــروض مُسلَّم ، ما ينبغي حذفه ، على نحو ما في هذا البيت ٨:

« وَالْاِسْمُ ما يَقْبَلُ التَّنْوينَ أَلْ وَنِدا وَحَرْفَ جَرٍّ وَما لِلْجَرِّ قَدْ قَبِلا» [١٢٠] ؛

فهي (اسْم) من السين والميم والواو ، وهمزة الوصل في أولها لا القطع ، عوض عن حذف واوها[١٢١]، ولا أثر في العروض لإضافتها التي تفسد اللغة .

ثالثا - أخطاء تُفسد العَروض واللغَة كِلَيْهِما :

١- الحَذفُ :

وفيه يحذف الطابع من مادة اللغة ، ما يفسدها ويفسد العروض ، على نحو ما في هذا البيت ٣٣ :

« كَهَذِّبَنْ وَاسْلُكَنْ سُبْلَ الرَّشادِ بِهِ وَاخْبِرَنَّ سَعيداً بِالَّذي جَهِلا » [١٢٢]

فهي (أَخْبِرَنَّ) من إخبار سعيد ، لا من التحلي بالخبرة ، وبهذا الخطأ نفسه ينكسر الوزن.

٢ - الإضافة :

وفيه يضيف الطابع إلى مادة اللغة ، ما يضيرها ويضير العروض ، كما في هذا البيت ٦٨ :

« إنْ صَحَّ جَعْلُكَ أن مِنْ قَبْلِ لا جَزَموا أولًا فَلا وَالْكِسائي جَزْمَهُ قَبِلا » [١٢٣]

فهي (أوْ لا) أداتا العطف فالنفي ، لا صيغة التفضيل ، وبهذا الخطأ نفسه ينكسر الوزن ، ثم لا معنى له ، ولا لفتح همزة (أن) قبله - وإن لم يُفْسِدْ فتحُها العروض - في صدر البيت ؛ فإنه في مسألة جزم المضارع في جواب النهي ، وأنه إذا جاز تقديم (إنْ) الشرطية على (لا) الناهية كما في «لا تقْرَبِ السَّبُعَ تسْلَمْ» ، انجزم المضارع ، وإلا لم ينجزم كما في « لا تَقْرَبِ السَّبُعَ يَأْكُلْكَ » [١٢٤] .

43[جسر الناقد على نقد منقوده وحده ، غير أنه لن يطمئن إلى مَلاحظِه حتى يعرضها على وَزين له بينهما جوامع من التَّوارُد ، وليس أسَدَّ لذلك من موازنته بما تقرّاه أو عارضه ؛ فلذا أوازن بهذه المنظومة منذ البدء منظومة ابن مالك الواردة في أثناء شرح ابن عقيل لها ؛ فأورد المالكية فالعمانية ، مجدولتين فيما يلي ، بحيث تكون الأعداد المظللة لأرقام الأبواب التي بُوِّبتا عليها وتحتها عناوينها ، وبحيث تكون تحت العناوين أعداد أبياتها :

1	2	3	4	5	6	7	8
بسم الله الرحمن الرحيم	الكلام وما يتألف منه	المعرب والمبني	النكرة والمعرفة	العلم	اسم الإشارة	الموصول	المعرف بأداة التعريف
7	7	37	20	10	6	18	7
9	10	11	12	13	14	15	16
الابتداء	كان وأخواتها	فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس	أفعال المقاربة	إن وأخواتها	لا التي لنفي الجنس	ظن وأخواتها	أعلم وأرى
30	15	6	10	23	9	14	5
17	18	19	20	21	22	23	24
الفاعل	النائب عن الفاعل	اشتغال العامل عن المعمول	تعدي الفعل ولزومه	التنازع في العمل	المفعول المطلق	المفعول له	المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً
17	13	12	11	8	12	5	8
25	26	27	28	29	30	31	32
المفعول معه	الاستثناء	الحال	التمييز	حروف الجر	الإضافة	المضاف إلى ياء المتكلم	إعمال المصدر
5	16	24	8	21	36	4	4
33	34	35	36	37	38	39	40
إعمال اسم الفاعل	أبنية المصادر	أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها	الصفة المشبهة باسم الفاعل	التعجب	نعم وبئس وما جرى مجراهما	أفعل التفضيل	النعت
12	17	10	7	11	11	10	14
41	42	43	44	45	46	47	48

التوكيد	العطف	عطف النسق	البدل	النداء	فصل	المنادى المضاف إلى ياء المتكلم	أسماء لازمت النداء
14	6	25	8	12	7	3	3
49	50	51	52	53	54	55	56
الاستغاثة	الندبة	الترخيم	الاختصاص	التحذير والإغراء	أسماء الأفعال والأصوات	نونا التوكيد	ما لا ينصرف
3	7	12	2	5	8	14	27
57	58	59	60	61	62	63	64
إعراب الفعل	عوامل الجزم	فصل في لو	أما ولو لا ولوما	الإخبار بالذي والألف واللام	العدد	كم في كأي وكذا	الحكاية
19	14	3	5	9	20	4	8
65	66	67	68	69	70	71	72
التأنيث	المقصور والممدود	كيفية كتبة المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا	جمع التكسير	التصغير	النسب	الوقف	الإمالة
13	7	13	42	22	26	19	15
73	74	75	76	77	78	79	80
التصريف	فصل في زيادة همزة الوصل	الإبدال	فصل	فصل	فصل	فصل	فصل في الإعلال بالحذف
23	5	21	2	10	10	2	3
81							
الإدغام							
12							

1	2	3	4	5	6	7	8
مقدمة	الكلام	الاسم	الفعل	الحرف	الأفعال الجامدة	المعرب والمبني من الأفعال (1) الفعل الماضي	(ب) الأمر
5	2	4	6	1	1	7	7
9	10	11	12	13	14	15	16
المضارع	نواصب الفعل	أن المضمرة بعد أو ولام كي وحتى ولام الجحود	إضمار أن بعد الفاء	الواو والفاء اللتان تكونان بعد تسعة أشياء	فصل	(جوازم الفعل) (1) ما يجزم فعلا واحدا	(ب) ما يجزم فعلين
5	9	4	1	13	19	4	44
17	18	19	20	21	22	23	24
حروف الجر	الإضافة	المبتدأ والخبر	الخبر إذا كان جملة	الخبر إذا كان جارا ومجرورا أو ظرفا	وجوب تقديم الخبر	نواسخ المبتدأ	الفاعل والمفعول
35	21	9	12	14	34	5	2
25	26	27	28	29	30	31	32
المنصوبات	حروف العطف	المدخلات	من حذف عامل المصدر وجوبا	تثنية طويل على مثل التظلم	نائب الفاعل	ظن وأخواتها	الحال والتمييز
2	1	14	1	6	7	7	7
33	34	35	36	37	38	39	40
كم الاستفهامية	الظرف	الاستثناء	لا التي لنفي الجنس	النعت	الإخراء	النداء	الترخيم
3	4	8	6	2	5	13	11
41	42	43	44	45	46	47	48
التصغير	باب النسب	باب التوابع	باب ما لا ينصرف	العدد	الأفعال المعروفة بالأمثلة الخمسة	المثنيات	حالة
20	9	6	35	8	3	18	5

[35] خرجت العمانية كما سبق مخرج المالكية ، من النمط المعمولي في نظم أبواب علم النحو ، أي الذي يسرد الأبواب على حسب حال الكلمة فيها رفعا، ونصبا، وجرا وجزما . ولا يشغب على هذا التصنيف أن قدمت العمانية عدة أبواب قبل المرفوعات؛ فهو من الأعراف العامة الجارية على ما اسْتنَّ سيبويه [١٢٥] ، ولا أن قدمت المجزومات؛ فهو عاقبة الاستطراد من علامات الأفعال ، ولا أن قدمت المجرورات ؛ فهو عاقبة الاستطراد من المجزومات ، « وينبغي أن نذكر أن أنماط التبويب التي ذكرناها ، قد تتداخل ، وقد ينفرط عقدها ، وتفلت خيوط نسجها من يدي المصنف، ويضطر إلى الخروج عن الإطار العام الذي بدأ به » [١٢٦] .

[36] وعلى رغم خروج العمانية مخرج المالكية ، لم تطابق عناوين الأولى عناوين الأخرى ، إلا في هذه الأبواب العشرة : حروف الجر ، والإضافة ، وظن وأخواتها ، والاستثناء ، ولا التي لنفي الجنس ، والتعجب ، والنداء ، والترخيم ، والتصغير ، والعدد ، أي في ٢١٪ منها فقط ، ولم تكن هذه النسبة القليلة إلا نتيجة هذه الأربعة الأعمال :

تَطْوير التَّعْبير ؛ فربما راعى المُعَنْوِنُ آخرَ ما اصطلح عليه أهل العلم ، أو طَبيعةَ ما آثره الناظم ، أو ذوقه في تركيب دقائق التعبير ، كما في هذه العناوين الستة : المدغمات ، ونائب الفاعل ، والظرف ، والإغراء ، وباب النسب ، وباب ما لا ينصرف – بدلا من هذه العناوين الستة : الإدغام ، والنائب عن الفاعل ، والمفعول فيه ، والتحذير والإغراء ، والنسب ، وما لا ينصرف .

وجَمْع الأبواب ؛ فلا حيلة للمعنون عندئذ ، إلا أن يقصر العناوين المتعددة المختلفة، على ما اجتمع في النظم ، كما في هذه العناوين الثلاثة : نواسخ المبتدأ ، والحال والتمييز ، وباب التوابع – بدلا من هذه العناوين العشرة : كان وأخواتها ، وأفعال المقاربة ، وإن وأخواتها ، والحال ، والتمييز ، والنعت ، والتوكيد ، والعطف ، وعطف النسق ، والبدل .

وفرّق الفصول ؛ فلا حيلة للمعنون عندئذ ، إلا أن يتجاوز العنوان الواحد إلى ما افترق في النظم ، كما في هذه العناوين الخمسة عشر : الكلام ، والاسم ، والفعل ، والحرف ، والأفعال الجامدة ، والمعرب والمبني من الأفعال (أ) الفعل الماضي ، و(ب) الأمر ، و المضارع ، ونواصب الفعل ، وأن المضمرة بعد أو ولام كي وحتى ولام الجحود ، وإضمار أن بعد الفاء ، والواو والفاء اللتان تكونان بعد تسعة أشياء ، وفصل، وجوازم الفعل (أ) ما يجزم فعلا واحدا ، و(ب) ما يجزم فعلين ، والمبتدأ والخبر ، والخبر إذا كان جملة ، والخبر إذا كان جارا ومجرورا أو ظرفا ، ووجوب تقديم الخبر - بدلا من هذه العناوين الخمسة : الكلام وما يتألف منه ، والمعرب والمبني ، وإعراب الفعل ، وعوامل الجزم ، والابتداء .

واستدراك الفائت ؛ فلا حيلة للمعنون عندئذ ، إلا أن يستحدث العناوين للفصول المستدركة التي لم يجترئ الخروصي على إقحامها في خلال عمل الزاملي ، كما في هذين العنوانين : الأفعال المعروفة بالأمثلة الخمسة ، والمبنيات ، المستدركين على هذا العنوان : المعرب والمبني .

[37] وعلى رغم خروج العمانية مخرج المالكية ، انقسمت الأولى على ثمانية وأربعين ٤٨ بابًا ، على حين انقسمت الأخرى على واحد وثمانين ٨١ . ولكن ربما كانت في تقارب متوسطي ما للباب الواحد في العمانية (عشرة ١٠ أبيات) وما للباب الواحد في المالكية (اثني عشر ١٢) ، دلالة على تحري العمانية أن توجز المالكية إلى نصفها كما أوجزت هذه المالكية نفسها مالكية قبلها إلى ثلثها ، بهذين المظهرين: الاقتِصار ؛ فمتأمل الجدولين يفتقد في العمانية أبوابا كثيرة مما في المالكية ، نحوية مثل : « النكرة والمعرفة » ، و« العلم » ، و« اسم الإشارة » ، و« الموصول » ، و« المعرف بأل» ، و« أفعال المقاربة » ، و« أعلم وأرى » ، و« تعدي الفعل ولزومه » ، و« التنازع في العمل » ... ، وصرفية مثل : « التأنيث » ، و« المقصور والممدود » ، و« كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا » ، و« وجمع التكسير » ، و« الوقف » ، والإمالة»،

و«الإبدال » ....

ولئن استغنت العمانية عن أبواب « كالنكرة والمعرفة» بما أوردته في أبواب «كالاسم » ، لقد زهدت في أبواب كأبواب علم الصرف كلها إلا هذه الثلاثة : «المدغمات» كما سَمَّتْ ، «التصغير» ، و« باب النسب » . أما إلمامها بالأول فاضطرتها إليه أحكام صياغة الكلام التي يعرض في خلالها عجب المتعلم من انفكاك الإدغام عند الإسناد وغيره من ظواهر تركيب الكلم ، ولا سيما أنها استطردت إلى رد الأصول [١٢٧] ، وهو ما لم تستطرد إليه المالكية [١٢٨] . وأما إلمامها بالثاني فمن شجون حديث الترخيم التي ربما مكنت له ، وأما إلمامها بالآخر فمن شجون حديث التصغير نفسه المكملة له .

والاخْتصار ؛ فمتأمل مفردات الأبواب يفتقد في العمانية وجوها كثيرة مما في المالكية ؛ فعلى حين عرضت المالكية في باب « الفاعل » رُكن الكلام الأكبر ، لحاله من حيث ارتفاعه ونوعه وعلاقته بالفعل وبالمفعول به ، في سبعة عشر ١٧ بيتا [١٢٩] ، قالت العمانية في باب «الفاعل والمفعول» هذين البيتين ٢٦٤ ، ٢٦٥ :

« الفاعِلَ ارْفَعْ وَمَفْعولًا بِهِ نَصَبوا كَاخْتارَ سَيِّدُنا دارَ الْجَلالِ عُلا
وَعَكْسُ ذا جا وَقَوْمٌ يَرْفَعونهما وَجاءَ نَصْبُهُما في الْهَمْعِ قَدْ نُقِلا » [١٣٠]

فاجتزأت بحاله من حيث الرفع الذي شذت به بعض لهجات العرب إلى النصب .

وعلى حين عرضت المالكية في باب « عطف النسق » لحروف العطف ووظائفها ومعانيها وأحوال معطوفاتها ، في خمسة وعشرين ٢٥ بيتا ، قالت العمانية في باب «حروف العطف» هذا البيت ٢٦٨ :

« لِلْعَطْفِ واوٌ وَفاء أَمْ أَوْ وَثُمَّ وَبَلْ حَتّى وَإِمّا وَلَكِنْ إِذْ تُعَدُّ وَلا » [١٣١]

فاجتزأت «بتعديدها . ولا يخفى ما في إضافة الهمزة إلى (فا) ، من خطأ مفسد لعروض البيت وحده كما سبق.

[38] ربما لم يُخل الباحثُ ذلك الإيجازَ ، من تُهَمَة الإخلال بأبواب العلم – وإن

اعتذر لديه عن الزاملي الناظم الأول ، أن لم ينفض من المنظومة يده بحيث يجيز له أن ينقدها عليه – فلقد كان ينبغي للخروصي المكلف بإتمام عمل الزاملي ، أن يعالج ذلك الإيجاز . وهل أدل من قول أبيات الزاملي أخيرا :

« تَقولُ سُبْحانَ رَبّي لا شَريكَ لَهُ مَعاذَ رَبّيَ أنْ أبْغي بِهِ بَدَلا » (١٣٢)

الذي عنوانه «من حذف عامل المصدر وجوبا » – على انقطاعه قبل الغاية . ولكن الخروصي نفسه جرى على ذلك الإيجاز المخل !

لا ريب في أن مقتضى معالجة إخلال الإيجاز ، أن يقتحم الخروصي على الزاملي أبيات كل باب ، ومفاصل أبيات كل بابين ؛ فيضيف ما فيه التمام ، ولكن ثمّ مقتضًى آخر أشدَّ طلبا له ، في قوله :

« إلى هُنا تَمَّ نَظْمُ الزّامليِّ وَلَمْ يُكْمِلْهُ يا لَيْتَهُ مِنْ نَظْمِه كَمُلا (...)

إلى هُنا تَمَّ ما حاوَلْتُ تَكْمِلَةً لِنَظْمِ شَيْخٍ تَسامى نَظْمُهُ وَعَلا » (١٣٣) .

ففي أول البيتين إشارة إلى رعايته للزاملي في نظمه ، التي لولاها ما تكلف ما لم يتكلفه ناظم قبله ، وفي آخرهما دعوة إلى تقدير عمله ، فهمَها الشارحُ ؛ فقال : « هذا من الشيخ سعيد ، حُسْنُ خُلُقٍ ، وإلا فهو فوق ذلك علما ، وحلما ، وخلقا » (١٣٤) ؛ فأصاب الخروصي ما أراد .

ولو تأمل الباحث لربما عد ذلك الإيجاز من علامات نزوع العالمين الفنانين ؛ فإن العالم الخالي من النزوع إلى الفن ، يُقَدِّرُ أبواب علمه ويرتبها ويتناولها بابًا بابًا لا يدع شيئا منها يخدعه عما قدَّرَ له حتى يفرغ منها ، فأما العالم النازع إلى الفن ، فربما خدعه الباب ؛ فتعلق به لا يلوي على شيء ، ثم إن العالم النازع إلى الفن يصطاد الخواطر أشتاتا ، وربما لم يفرغ لتنسيقها والتأليف بينها على أعراف علمه بحيث تتسلسل في سبيل واحدة سالكة ؛ فهي أشبه بمنظومات الأبواب المنفردة التي سبق الكلام فيها من هذه الجهة . وعلى صدق ذلك هذه الثلاثة الأدلة:

تقديم أبواب وتأخير أخرى ؛ فلقد قدمت العمانية مثلا ، بابي « حروف الجر »

و«الإضافة » ، استطرادا مما يخص الفعل إلى ما يخص الاسم ، وأخرت بابي «الفاعل والمفعول » و «المنصوبات » .

وسوء التخلص ؛ فلقد تسَوَّرَت العمانية باب « حروف العطف » مثلا ، من باب «المنصوبات »، وباب « المدغمات » من باب « حروف العطف » ، دون تمهيد .

وعدم تعليم المنظومة ؛ فلا نعرف إلا أن الزاملي حث على كتابة ما صنعه وإكماله[١٣٥]، وأن لم يرد الخروصي إلا إجابة النَّدْب وفي نفسه معنى المباراة ، وهما ومن بعدهما أعلم منا بمخرج منظومتهما عن نزوع فني ، لا نظام تعليمي .

[39] وبعد تلك الموازنة العامة ، أوازن بالعمانية المالكية موازنة خاصة ، من خلال مقتطعات منهما بينها توارد شديد .

ولم أجد بعد طول إبداء وإعادة ، أقرب مناسبة للمالكية ، من بابي العمانية : الابتداء والخبر ، والاستثناء [١٣٦] ، ولا سيما أن أولهما للزاملي وآخرهما للخروصي؛ ففيهما نيابة عن العمانية وافية ، وتمييز بين عملي الناظمين عادل .

لقد اقتصرت من أوائل بابي المالكية ، على مثل عدديهما من العمانية [١٣٧] ، ثم وضعت ذلك كله متجاورا ، ووصلت أعداد كل مقتطعين إيجازا وتيسيرا ، على النحو الآتي :

من باب الابتداء لابن مالك

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعاذِرٌ خَبَرْ إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ
وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ وَالثّاني فاعِلٌ اغْنى فِي أسارٍ ذانِ
وَقِسْ وَكَاسْتِفْهامٍ النَّفْيُ وَقَد يَجوزُ نَحْوٌ فائِزٌ أُولو الرَّشَدْ
وَالثّانِ مُبْتَدَأً وَذا الْوَصْفُ خَبَرْإِنْ في سوى الإِفْرادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ
وَرَفَعوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدا كَذاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدا
وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفائِدَهْ كَاللّهُ بَرٌّ وَالْأَيادي شاهِدَهْ

وَمُفْرَدًا يَأتي وَيَأتي جُمْلَهْ حاوِيَةً مَعْنَى الَّذي سيقَتْ لَهْ
وَإِنْ تَكُنْ إِيَاهُ مَعْنًى اكْتَفى بِها كَنُطْقي اللَهُ حَسْبي وَكَفى
وَالْمُفْرَدُ الْجامِدُ فارِغٌ وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ ذو ضميرٍ مُسْتَكِنْ

باب المبتدأ والخبر للزاملي

وَالْمُبْتَدا ارْفَعْهُ وَالْإِخْبارَ عَنْهُ فَقُلْ زَيْدٌ مُقيمٌ وَعَمْرٌو ذاهِبٌ خَجَلا
وَكَالْجُهَنْدَرُ ضَرْبٌ مِنْ تُمورِهِمُ وَالْقَضْبُ قَتٌّ وَنَحْوُ الشيحُ نَبْتٌ فَلا
وَمِعْدَةُ الْمَرْءِ بَيْتُ الدّا وَحِمْيَتُهُ رَأْسُ الشِّفاءِ فَحاذِرْ ضُرَّ ما أُكِلا
وَالزَّعْفَرانُ مُدِرُّ الْبَوْلِ قَدْ ذَكَروا وَالزَّنْجَبيلُ دَواءٌ لِلَّذي سَعَلا
وَأَكْثَرُ الْحَيْضِ عَشْرٌ عِنْدَ عالِمِنا وَالْقُرْءُ قالَ الْفَقيهُ الطُّهْرُ إِذْ سُئِلا
وَقُلْ صَلاةُ ذَوي الْأَحْداثِ فاسِدَةٌ وَالْبَيْعُ مُنْتَقِضٌ إِنْ كانَ قَدْ جُهِلا
وَالْخَمْرُ حَرْمٌ وَحَجُّ الْبَيْتِ مُفْتَرَضٌ وَالصَّمْتُ حُكْمٌ وَلَكِنْ قَلَّ مَنْ فَعَلا
وَقُلْ زَكاتُكَ بُرْهانٌ وَصَبْرُكُمُ لَكُمْ ضِياءٌ فَخُذْ أَمْثالَنا جَلَلا
وَإِنْ بَحَثْتَ عَنِ الْأَوْضاعِ مُطَّلِبًا حَقِّقْ وَقُلْ وَضْعُهُمْ فَرْعُ الَّذي عُقِلا

من باب الاستثناء لابن مالك

ما اسْتَثْنَتِ الا مَعْ تَمامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ
إِتْباعُ ما اتَّصَلَ وَانْصِبْ ما انْقَطَعْ وَعَنْ تَميمٍ فيهِ إِبْدالٌ وَقَعْ
وَغَيْرُ نَصْبٍ سابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتي وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ
وَإِنْ يُفَرَّغْ سابِقٌ إِلّا لِما بَعْدُ يَكُنْ كَما لَوِ الّا عُدِما
وَأَلْغِ إِلّا ذاتَ تَوْكيدٍ كَلا تَمُرُّ بِهِمْ إِلّا الْفَتى إِلّا الْعَلا
وَإِنْ تُكَرَّرْ لا لِتَوْكيدٍ فَمَعْ تَفْريغِ التَّأْثيرَ بِالْعامِلِ دَعْ
فِي واحِدٍ مِمّا بِإِلّا اسْتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِواهُ مُغْنِي

وَدونَ تَفْريغٍ مَعَ الْتَّقَدُّمِ نَصْبَ الْجَميعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ

باب الاستثناء للخروصي

مِنَ الْمَفاعيلِ مُسْتَثْنًى وَقَدْ شَرَطوا لِنَصْبِهِ كَوْنَهُ مِنْ موجَبٍ نُقِلا
لَمْ يُسْبَقَنَّ بِنَفْيٍ أَوْ مُشابِهِهِ وَكَوْنَهُ فَضْلَةً ما قَبْلَهُ كَمُلا
كَأَقْبَلَ النّاسُ إِلّا راشِدًا وَكَذا يَسْعَوْنَ نَحْوَكَ إِلّا الْفارِسَ الْبَطَلا
وَإِنْ تَقَدَّمَهُ نَفْيٌ وَمُشْبِهُهُ فَذا الْمُفَرَّغُ يُدْعى عِنْدَ مَنْ عَقَلا
ما جاءَ إِلّا فَتًى تَمَّتْ مَحاسِنُهُ وَما رَأَيْتُ هُنا إِلّا امْرَأً عَدَلا
ما بَعْدَ إِلّا فَمَفْعولٌ بِآخِرِهِ فِي أَوَّلٍ فاعِلٌ خُذْهُ قَدِ اكْتَمَلا
وَإِنْ يَكُنْ بَعْدَ لا لِلْجِنْسِ جاءَ هُنا فَرَفْعُهُ ما بَعْدَ إِلّا واجِبٌ عَمَلا
تَقولُ لا رَبَّ إِلّا اللهُ مُعْتَقِدًا وَمُخْلِصًا فيهِ كَيْما تَبْلُغَ الْأَمَلا

[40] إن عروض العمانية (بحر البسيط الوافي المخبون العروض والضرب ، وقافية اللامية المطلقة المجردة الموصولة بالألف) ، أوضح من عروض المالكية (بحر الرجز المشَطَّر المزْدَوِج) .

لقد غلب على العمانية ثبات تفاعيل كل بيت منها على نحو واحد ، كما في التفعيلتين البارزتين الرابعة والثامنة ، الثابتتين على الخبن (فعلن) في أبياتها كلها ، وهو زحاف سهل ، والتفعيلتين الثالثة والسابعة ، الثابتتين على السلامة (مستفعلن) كذلك ، أي في ثمان وستين ٦٨ تفعيلة من ست وثلاثين ومئة ١٣٦ ، بنسبة ٥٠٪ ، ثم ثبتت باتحاد القوافي في آخر كل بيت من أبياتها ، الأصواتُ نفسها ، وبمثل هذا وذاك يتضح العروض – على حين غلب على المالكية تغير تفاعيل كل بيت من أبياتها – وهو أمر مشهور في بحر الرجز ، وبه كان شَعْبيّا – كما في التفعيلتين البارزتين الثالثة والسادسة المتغيرتين في كل بيت من أبياتها ، بالخبن (متَفعلن) وهو زحاف سهل ،

والقطع (مستفعلْ) وهو علة صعبة ، والطي (مستَعِلن) وهو زحاف سهل ، والسلامة (مستفعلن) ، والخبن والقطع معا (متَفعلْ) ، وكما في سائر تفاعيل البيت المترددة بين الطي والسلامة والخبن ، بل قد بلغ من تغيرها أن اجتمع فيها الخبن والطي (الخبل) (متعلن) في التفعيلة الخامسة من البيت الخامس والثانية من البيت الحادي عشر ، وهو عندئذ زحاف مركب ، وكل زحاف مركب فهو زحاف قبيح[١٣٨]، ثم تغيرت بتعديد القوافي ، في آخر كل بيت ، الأصواتُ ، وبمثل هذا يغمض العروض.

وإن من ذلك لاميّة رَوي العمانية ، على رغم تردد قوافي المالكية فيه بين الأصوات المختلفة ؛ فاللام من أقوى الأصوات الصامتة إسماعا [١٣٩] ، ثم هي من أكثر الرّواء (جمع روي) استعمالا ، في الشعر العربي على وجه العموم [١٤٠] ، لكثرة مادتها من الكلمات المختومة بها ؛ فمستعملها باق عند مألوف المتلقي ، حري بأن يعلقه بعمله .

[41] وعلى حين اصطنعت المالكية في عرض مسائلها الإيجاز ؛ فعصرت عباراتها عنها حتى استخلصت ما لا سبيل غالبا إلى حذف كلمة منه ولا إلى تغييرها ، وألحتْ على الترتيب الذي حمى ذلك الإيجاز من استدعاء كلمة القافية ، كما في تقديم الجار والمجرور على فعلهما (وقع) كلمة قافية البيت الحادي عشر ، وكما في تقديم المفعول به على فعله (دع) كلمة قافية البيت الخامس عشر - اصطنعت العمانية الإطناب ، واحتفت بالتطويل ، وألحت على الإضافة التي حمته باستدعاء كلمة القافية ، كما في إضافة المفعول لأجله (خجلا) كلمة قافية البيت الأول إلى الخبر ، وكما في إضافة المنصوب بنزع الخافض (عملا) كلمة قافية البيت السادس عشر إلى الخبر .

وعلى حين تحرت المالكية تأخير المثال إلى آخر العَجُز وتقديم إعرابه عليه ، كما في البيتين الأول والثاني وغيرهما ، اطمئنانا إلى سهولة تغييره حتى يستقيم البيت - لم تلتزم العمانية في ذلك منهجا واحدا ؛ فجرت في مرة مجرى المالكية كما في البيت الأول ، وقدمت في أخرى المثالَ على إعرابه كما في الرابع عشر .

القطع	م	مسائله	م	أمثلتها
من باب الابتداء لابن مالك	1	المبتدأ ذو الخبر	1	زيد حاضر من اختار
	2	المبتدأ ذو الفاعل السادّ مسدّ الخبر	1 2	أسار ذان فائز أولو الرشد
	3	رافع المبتدأ والخبر	×	×
	4	الخبر اسم الفائدة	1 2	الله بر الأيادي شاهدة
	5	أقسام الخبر	×	×
	6	رابط جملة الخبر بالمبتدأ	1	تطقي الله حسبي
	7	اشتمال الخبر المفرد على ضمير المبتدأ	×	×
باب المبتدأ والخبر للزواملي	1	ارتفاع المبتدأ والخبر	1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18	زيد مقيم عمرو ذاهب الجهندر ضرب من ثورهم القضب قت الشيح نبت فلا معدة المرء بيت الداء حميه رأس الشفاء الزعفران مدر البول الزاميل دواء للذي سحل أكثر الحيض عشر القرء الطهر صلاة ذوي الأحداث فاسدة البيع منتقض الخمر حرم حج البيت مفترض والصمت حكم زكاتك برهان صومكم لكم ضياء
من باب	1	المستثنى بإلا في الكلام التام الموجب	1	لا تمر هم إلا الفتى إلا العلا

[42] لقد عرض ابن مالك في مقتطعه الأول لسبع مسائل ، وفي المقتطع الآخر لخمس ، وعرض الزاملي لمسألة واحدة ، والخروصي لمسألتين [١٤١] .

ولقد بين ابن مالك في مقتطعه الأول ، كلا من مسألتيه الأولى والسادسة ، بمثال واحد ، وكلا من مسألتيه الثانية والرابعة ، بمثالين ، مستغنيا عن تبيين الثالثة والخامسة والسابعة ، وبين في مقتطعه الآخر ، مسألته الرابعة ، بمثال واحد ، مستغنيا عن تبيين الأولى والثانية والثالثة والخامسة ، وبين الزاملي مسألته اليتيمة، بثمانية عشر مثالا ، والخروصي كلا من مسألتيه ، بمثالين ، على النحو الآتي في الجدول.

الاستثناء لابن مالك	2	المستثنى بإلا في الكلام التام النفي	×	×
	3	المستثنى بإلا في الكلام المفرغ	×	×
	4	المستثنى بإلا المكررة المؤكدة	×	×
	5	المستثنى بإلا المكررة الغير المؤكدة	×	×
باب الاستثناء للخروصي	1	المستثنى بإلا في الكلام التام الموجب	1 2	أهل الناس إلا راشدا يسعود لحوك إلا الفارس البطل
	2	المستثنى بإلا في الكلام المفرغ	1 2 3	ما جاء إلا فتى ما رأيت هنا إلا امرأ عدلا لا رب إلا الله

[43] إنه إذا كانت مسائل الأبواب وأمثلة المسائل ، مقياسين من مقاييس مراتب المتعلمين الذين تصنع لهم المتون ومنها المنظومات ، بحيث إذا كانوا من المتخصصين كثرت المسائل ولا سيما المشْكلات ، وقلت الأمثلة واقتصرت على تصوير المشكلات اعتمادا على حَصيلتهم ، وإذا كانوا من المبتدئين قلت المسائل ولا سيما الأوَّليّات ، وكثرت الأمثلة ولم تقتصر على تصوير المشكلات أخذا بأيديهم وعطفا لقلوبهم[١٤٢] - كانت مَرْتَبَة مَنْ صُنِعَتْ لهم العمانية أقربَ إلى المبتدئين ، ومَرْتَبَةُ مَنْ صُنعَتْ لهم المالكية أقربَ إلى المتخصصين .

[44] ولا يخفى إيثار الناظمين لاصطناع الأمثلة على روايتها وعلى رواية الشواهد.

أما إيثارهم لها على رواية الشواهد ، فمن أنها « سيقت في الأصل لإثبات صحة القاعدة التي استنبطها النحويون القدماء بعد استقرائهم لكلام العرب ، ويكثر سوقها ومناقشتها عندما يختلف النحويون في إجازة تركيب أو رفضه أو إجازة صيغة أو رفضها ؛ فيحتاج المجيز إلى أن يسوق نصا يشهد بصحة دعواه ، كما يكثر سوق الشواهد أيضا لبيان ما ند عن القاعدة المستنبطة وشذ عنها » [١٤٣] . وفضلا عن مناقضة ذلك للتلخيص الذي هو هَمّ المنظومات ، لم يكن الشاهد ليستقيم غالبا على مقتضى عروض المنظومة إلا أن يغير ، ولم يكن لأي منهم أن يجترئ على نظم آي القرآن فضلا عن أن يغيرها ، فأما الشاهد مما سوى القرآن ، فإنه إذا غيّرَ لم يَشهدْ ، أو لم ينفع . وفي ذلك دليل على أن الكلام الفني يَتداعى ؛ فيثقل على مبدعه أن ينتزع نفسه من غمْرته لينقل مثالا لا شهادة له !

[45] ولكن لم يكن لمعلم أن يحشد من الأمثلة مثلما حشد الزاملي – مهما يكن تلامذته – إلا أن يكون قد أغفل مراده ، واستطرد يذكر طرفا من همومه ، ومثل هذا أعلق بالفن منه بالعلم .

لقد صدف عن مسرد المسائل ، ثم أقبل يهدر بأمثلته فيما يحب من الحنين إلى القدماء بزيد وعمرو اللذين صارا رمزا نحويا ، ثم إلى البداوة بالتمر والقت والشيح، ثم إلى الطب العربي بما في المعدة والحمية والزعفران والزنجبيل ، ثم إلى الفقه بعدة الحيض وصلاة الأحداث وبيع الغرر وحرمة الخمر وفريضة الحج ، ثم إلى التفسير بالصمت والزكاة والصبر ، دالا بمقدرته «خذ أمثالنا جللا» ، على تمسكه بنزوعه إلى الفن ، ولا سيما أن نجد أمثلة المالكية وغيرها من متون علم النحو ، في الدلالة على مكارم الأخلاق ، بابا من أبواب التأديب والتهذيب تمسكوا به فيما تمسكوا ، وكأنه من أبواب العلم [١٤٤] .

وبذلك كله يجوز في ناظمي العمانية على رغم اتباعهما لابن مالك هنا ، قول ابن

رشيق في المتبع : « إذا تناول معنى فأجاده ، بأن يختصره إن كان طويلا ، أو يبسطه إن كان كزا ، أو يبينه إن كان غامضا ، أو يختار له حسن الكلام إن كان سفسافا ، أو رشيق الوزن إن كان جافيا – فهو أولى به من متبوعه ، وكذلك إن قلبه أو صرفه عن وجه إلى وجه آخر ، فأما إن ساوى المبتدع فله فضيلة حسن الاقتداء لا غيرها»[١٤٥] ؛ فكثير من ذلك قد فعلاه .

خاتمَةٌ

[46] لعل هذا البحث أن يكون وُفِّقَ إلى بيان ما يقوم بالمنظومات النحوية : العربية على العموم ، ثم العمانية على الخصوص ، ثم الزاملية الخروصية على خصوص الخصوص – من دلالة قوية بديعة على وجه من تاريخ النحو . أما قوتها فببقائها إلى الآن ؛ فليس أقوى من الدليل الباقي ، وأما بَداعتها فبصدورها عن نزوع العلماء إلى الفن ؛ فليس أبدع من الدليل المركب .

ولقد سَلَكتُ في سبيل ذلك ثلاثَ سُبُل :

أما أولاها فنقد المنظومات النحوية العربية من خلال ما صنعه بها بعض الباحثين، الذي انتهيت منه إلى سبق غيره له إلى فكرة بحثه ، ثم سداد المنظومة مصطلحا ، ثم إهماله لنقد مادته ، ثم خطأ تقليله من شأن المنظومات ، ثم إخفاقه في إحكام ضبط ترتيبها التاريخي ، ثم إخفاقه فيما اشترطه على نفسه من اطراح منظومات المتون المنثورة السابقة ، ثم قلة المادة الحاصلة له ، ثم ندرة نظم الناظم أكثر من منظومة واحدة بالقياس إلى الناثر ، ثم تفاوت حظوظ القرون من المنظومات ، ثم إغفاله التمثيل بأبيات من كل منظومة عثر عليها ، ثم غلبة بحر الرجز فالطويل والقافية المعددة ولا سيما المزدوجة على المنظومات ، ثم غلبة موضوع النحو الخالص عليها ثم النحو والصرف ثم الصرف الخالص ، ثم غلبة الموضوع الواحد في خلال ذلك .

وأما ثانيتها فنقد المنظومات النحوية العمانية من خلال ما تيسر لي ، الذي انتهيت منه إلى تخريج ست منظومات للفراهيدي ، والخليلي ، والسالمي ، والزاملي والخروصي ، والجامعي ، والمالكي ، ثم الارتياب في خلو أحد عشر قرنا منها ، ثم تفرد منظومة الزاملي والخروصي ، ثم بقاء المنظومات ببقاء الناظمين ، ثم ميل الناظم العماني إلى شرح منظومته ، ثم غلبة بحر الرجز فالبسيط عليها ، ثم تعلق موضوعاتها بموضوعات المنظومات النحوية العربية ، ثم وحدة أنماط المتون منثورة ومنظومة ، ثم تبيين أنماط المنظومات ولا سيما العمانية .

وأما آخرتها فنقد منظومة الزاملي والخروصي النحوية العمانية من خلال كتاب شرحها ، الذي انتهيت منه إلى تمييزها بما يدعو إلى دراستها ، ثم وصف كتاب شرحها ، ثم تصنيف أخطاء متنها ، ثم خروجها من النمط الذي خرجت منه منظومة ابن مالك ، ثم اختلال تطابق عناوين الأبواب بينهما ، ثم اختلال تطابق أعداد الأبواب بينهما ، ثم فنية إخلال العمانية بأبواب المالكية ومسائلها ، ثم وضوح عروض العمانية بالقياس إلى المالكية ، ثم طبيعة أسلوب العمانية التطويلي التقديمي وطبيعة أسلوب المالكية الإيجازي التأخيري ، ثم اختلافهما مسائل وأمثلة بما يبين اختلاف من تتجهان إليهم من المتعلمين ، ثم إيثار الناظمين عامة اصطناع الأمثلة على روايتها وعلى رواية الشواهد ، ثم فنية تعلق الزاملي بالتمثيل ، ثم عدم انتساخ العمانية بالمالكية على رغم اتباعها لها .

حَواشي الْبَحْث

١ -ابن الشيخ (جمال الدين) : « الشعرية العربية » ، ترجمه مبارك حنون وأخران ، وطبع الأولى سنة ١٩٦٦م ، ونشرته دار توبقال بالدار البيضاء ، ١٦٤ ، و صادق (دكتورة آمال أحمد مختار) « لغة الموسيقى : دراسة في علم النفس اللغوي وتطبيقاته في مجال الموسيقى » ، طبع الأولى سنة ١٩٨٨ ، ونشره مركز التنمية البشرية والمعلومات بالقاهرة ، ١٥٢-١٥٤ ؛ فقد نبها على أثر سريان حركة قطعتين شعرية وموسيقية ، من ملقيهما إلى متلقيهما .

٢- صائب (سعد) : « فن الشعر في قصائد شعراء العالم وكلماتهم » ، طبع الأولى سنة ١٩٨٥م ، ونشرته دار طلاس بدمشق ، ١٤- ١٥، وفيشر (إرنست) : « ضرورة الفن »، نقله إلى العربية الدكتور ميشال سليمان، ونشرته دار الحقيقة ببيروت ، ١٣٥ ، ووليك (رينيه) ووارين (أوستن) « نظرية الأدب » ، ترجمه محيي الدين صبحي وراجعه الدكتور حسام الدين الخطيب ، وطبع الثالثة سنة ١٩٨٥م، ونشرته المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت ، ٤٠٩-٤١٠ ، ٤٢٥-٤٢٦.

٣- ضيف (الدكتور شوقي) : « التطور والتجديد في الشعر الأموي » ، طبعته السابعة دار المعارف بالقاهرة ، سنة ١٩٨١م ،٣١٢-٣٢٤ ؛ فقد صنع فصلا في شعر رؤبة بن العجاج، سماه « متون رؤبة».

٤ -الأصفهاني (علي بن الحسين) : « الأغاني » ، أشرف على تحقيقه إبراهيم الإبياري ، وطبعته دار الشعب بالقاهرة ، سنة ١٣٨٩هـ=١٩٦٩م ، ١٠٢٣/٣ ، وكذلك ضيف : ٣٢٣ .

٥- عبادة (الدكتور محمد إبراهيم) : « النحو التعليمي في التراث العربي »، أودع سنة ١٩٨٩م ، ونشرته مكتبة منشأة المعارف ، بالإسكندرية ، ٨٨ ، ٢٤٢ .

٦- نجيب (الدكتور محمود) : « المنظومات النحوية وشروحها : حلقة من تاريخ النحو » ، طبع الأولى سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠١م ، ونشرته مكتبة الفارابي بدمشق ، ٥ ، ٦.

٧- الفراهيدي (الخليل بن أحمد) : « المنظومة النحوية » ، درسها وحققها الدكتور أحمد عفيفي ، وأعدها للطبع محمد علي الصليبي ، ونشرتها وزارة التراث القومي والثقافة العمانية ، سنة ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م ، ١٦ .

٨-الجلالي(محمد جـــواد):« الفقه المنظـــــوم » ، /magazines/FEQH19A/maj-1907.htm ، http://www.islamicfeqh.org

٩- الأحمر (خلف بن حيان) : « مقدمة في النحو »، حققه عز الدين التنوخي ، ونشره المجمع العلمي العربي بدمشق ، سنة ١٣٨١هـ =١٩٦١م ، ٨٥ .

١٠- خليفة (حاجي) : « كشف الظنون » ، في موقع « www.alwaraq.com »،١٧٦ ؛ فقد نبه على اشتهار « خلاصة » ابن مالك ، بالألفية ، لأنها ألف بيت .

١١- لقد وجدت عند نجيب : ١٦ ، بعض أصحاب هذه المنظومات ، سمى منظومته برويها « ميمية » مثلا ، كميمية حازم .

١٢- وإن استعملها بعض الناظمين أنفسهم ، كالجامعي (حميد بن عبد الله) : « إبهاج الصدور شرح نحوية أبي سرور » ، نشرته مكتبة مسقط ، بسلطنة عمان ، الآتي تفصيل شأن منظومته .

١٣- المعري (أحمد بن سليمان) :« لزوم ما لا يلزم » ، شرحه وحققه إبراهيم الإبياري ، طبعة سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م ، الثانية ، ونشرته دار الكتب الإسلامية بالقاهرة وبيروت ، ٤/١ .

١٤- السالمي (عبد الله بن حميد بن سلوم) : « شرح بلوغ الأمل في المفردات والجمل » ، طبع الأولى سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م ، ونشرته وزارة التراث والثقافة العمانية ، ١٥ .

١٥- نجيب : ١١ .

١٦- الصبان (محمد بن علي) : « حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك » ، طبعته دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه) ، ١٤/١ . وهذه « (...) » علامة حذف أنا لا صاحب النص ، من نصه ما لا أريده ، فأما هذه « ... » ، فعلامة حذف صاحب النص نفسه في خلال كلامه ما لا يريده .

١٧- نجيب : ١٦ .

١٨- الأخفش (سعيد بن مسعدة) : « كتاب العروض » ، حققه الدكتور أحمد محمد عبد الدايم ، وطبعته العمرانية سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م ، ١٤٩ .

١٩- نجيب : ٢٣ .

٢٠- الصبان : ١٧/١ . ولقد وقف على المنقوص المجرد من (أل) ومن الإضافة ، برد يائه : « معطي »، وهو جائز ، والمختار حذفها ، راجع ابن عقيل (عبد الله المصري الهمداني) : « شرح ابن عقيل»، طبع العشرين سنة ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م ، ونشرته دار التراث بالقاهرة ، ١٧٢/٤ .

٢١- الدماميني (محمد بن أبي بكر) : « العيون الغامزة على خبايا الرامزة » ، حققه الحساني حسن عبد الله ، وطبعه المدني بالقاهرة ، سنة ١٩٧٣ ، ١٨٧ .

٢٢- ابن جني (عثمان) : « الخصائص » ، حققه محمد علي النجار ، وطبعته الثالثة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٨٦م ، ٣٤/١ .

٢٣- ابن عصفور (علي بن عبد المؤمن) : « المقرب » ، حققه أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، وطبعه العاني ببغداد سنة ١٩٨٦م ، ونشرته وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية،٤٤.

٢٤- الصبان : ١٥/١ .

٢٥- نجيب : ٦ .

٢٦- السابق : ٢٩-٧٢ .

٢٧- عبادة : ١٦ . وراجع الجلالي : ٢١ ؛ فقد تمسك بتصنيف المنظومات الفقهية على حسب مقدار ما انتظمت من أبواب الفقه ، على رغم تصنيف علامته الطهراني لها على حسب ما سلكت من العروض .

٢٨- نجيب : ١١ .

٢٩- السابق نفسه .

٣٠- الحريري (القاسم بن علي بن محمد) : « شرح ملحة الإعراب » ، حققه وعلق عليه بركات يوسف هبّود ، وطبعته المطبعة العصرية ببيروت سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م ، ونشرته المكتبة العصرية ببيروت،٣٥ .

٣١- نجيب ٢١ .

٣٢- اليوسفي (حمدان بن سالم بن خميس بن سالم) : « إسعاد الراوي على حل أبيات لامية الشيخ الشبراوي »، العدد ٣٣ ليونيو من سنة ١٩٨٢، من سلسلة تراثنا ، نشرته وزارة التراث القومي والثقافة العمانية ، ونص المتن في آخر الشرح .

٣٣- نجيب : ٢٢ .

٣٤- السابق : ٧٥ .

٣٥- السابق : ٧٣ .

٣٦- عبادة : ٨٩ .

٣٧- السابق : ٨٨ .

٣٨- نجيب : ٦ .

٣٩- السابق : ١٢ .

٤٠- السابق : ٢١ . بل قد جعل وفاة الخليل بن أحمد الفراهيدي ، سنة ١٨٠هـ ، والصواب أنها سنة ١٧٥هـ ، كما أثبت الطنطاوي (الشيخ محمد) : « نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة » ، طبعة دار المعارف بمصر ، الخامسة سنة ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م ، ٧٩ ، والمخزومي (الدكتور مهدي) والسامرائي (الدكتور إبراهيم) : « العين » ، نشرة مؤسسة دار الهجرة ، على الغلاف - وجعل وفاة محمود بن حمزة الكرماني سنة ٥٢٠هـ ، والصواب أنها نحو سنة ٥٠٥هـ ، كما عند الزركلي (خير الدين) : « الأعلام » ، طبعة دار العلم للملايين ، الرابعة ببيروت ، سنة ١٩٧٩م ، ١٦٨/٧ .

٤١- السابق : ٦ .

٤٢- السابق : ١٦ .
٤٣- السابق : ١٧ .
٤٤- السابق : ٢٥ .
٤٥- السابق : ٢٧ .
٤٦- السابق : ٦ .
٤٧- أطفيش (محمد بن يوسف) : « شرح لامية الأفعال »، طبع سنة ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م ، ونشرته وزارة التراث القومي والثقافة العمانية . وإنما ذكرت شرحه على كثرة شروحها ، لعلاقته ببعض المنظومات العمانية الآتي ذكرها .
٤٨- نجيب : ١٧ .
٤٩- السابق : ١٥ .
٥٠- السابق : ١٢ .
٥١- السابق : ١٦ .
٥٢ السابق : ١٤
٥٣- الأخفش : ١٤٩ .
٥٤- ابن معط (يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور) : « الدرة الألفية »، حققه الدكتور إمام حسن الجبوري ، وطبعته الأمانة بالقاهرة ، ١ .
٥٥- ابن رشيق (الحسن) : « العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده » ، حققه وفصله وعلق حواشيه، محمد محيي الدين عبد الحميد ، وطبعته الخامسة دار الجيل ببيروت ، سنة ١٤٠٤هـ=١٩٨١م ، ٣٠٤/١ ، وضيف : ٣٢٣ ؛ فقد قال في رؤبة بن العجاج : « هو الذي جعل الشعراء فيما بعد يتجهون إلى الرجز ، ليودعوا فيه ما يريدون من شعر تعليمي » .
٥٦- المعري : « الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ » ، ضبطه وفسر غريبه محمود حسن الزناتي ، وطبعته دار الآفاق الجديدة ببيروت ، ٣١٢ ، والبحراوي (الدكتور سيد) : « العروض وإيقاع الشعر » ، طبعته الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٣م ، ٥٦ .
٥٧- صقر (الدكتور محمد جمال) : « علاقة عروض الشعر ببنائه النحوي » ، طبعه الأولى المدني بالقاهرة ، سنة ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م ،١٧٢ ، والدماميني : ١٨٨
٥٨- البهبيتي (الدكتور نجيب محمد) : « تاريخ الشعر العربي حتى أواخر القرن الثالث الهجري » ، طبعته النجاح الجديدة سنة ١٩٨٢م ، ونشرته دار الثقافة بالدار البيضاء ،٣١٠-٣١١ ، وهو ما رآه من قبله ابن رشيق : ١٨٢/١ .

٥٩- ابن عصفور : « الممتع في التصريف » ، حققه الدكتور فخر الدين قباوة ، وطبع الخامسة سنة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م ، ونشرته الدار العربية للكتاب بليبيا ،١/٣٠-٣١ .

٦٠- الفراهيدي : ١٦ ، وراجع الفارسي (سيف بن محمد) : « البركة في شرح القصيدة النحوية المشتركة » ، طبعته مطبعة الفيحاء سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٠م ، ونشره مكتب مستشار جلالة سلطان عمان للشؤون الدينية والتاريخية ، ١٦ .

٦١- الدمنهوري (محمد) : « الإرشاد الشافي على متن الكافي في علمي العروض والقوافي » ، طبعه عيسى البابي الحلبي بالقاهرة ، ١٣٢ ؛ فقد نبه على أن القصيدة أبيات من بحر واحد ، متساوية في عدد التفاعيل ، وفي جواز ما يجوز فيها ، ولزوم ما يلزم ، وامتناع ما يمتنع .

٦٢- من بحر الكامل .

٦٣- صوتها الأقوى الأثبت (رويها) باء .

٦٤- رويها ذاك ، مضموم .

٦٥ -الفراهيدي : ١٨٥ .

٦٦ -السابق : ٢٢٥ .

٦٧- عفيفي (الدكتور أحمد) : « المنظومة النحوية للخليل ، (مرة أخرى) : رد على منظومة (هادي حسن حمودي) » ، مقال بالعدد السادس من مجلة نزوى ، صدر عن مؤسسة عمان للصحافة http://www.nizwa.com/browes6.html

٦٨- الخليلي (سعيد بن خلفان بن محمد بن أحمد) : « مقاليد التصريف » ، طبع سنة ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م ، ١/٥ .

٦٩- السابق : ٣/١٦٨ .

٧٠- عبد العزيز (الدكتور إبراهيم الدسوقي) : « مقاليد التصريف : دراسة مقارنة » ، بحث بكتاب « قراءات في فكر الخليلي » ، صدر عن وزارة التراث القومي والثقافة العمانية ، بإشراف سالم الفيلاني ، وإعداد محمد الصليبي ، وطبع سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م ، و الوزير (الدكتور محمد رجب) : « الجانب العلمي في شرح مقاليد التصريف للخليلي » ، بحث بكتاب «قراءات في فكر الخليلي» ، صدر عن وزارة التراث القومي والثقافة العمانية ، بإشراف سالم الفيلاني ، وإعداد محمد الصليبي ، وطبع سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م .

٧١- السالمي : « شرح بلوغ الأمل » ، ١٧ ، ١٨ .

٧٢- السابق : ١٢٤ .

٧٣- الكندي (الدكتور إبراهيم بن أحمد بن سليمان) : « السالمي أديبا ولغويا » ، بحث بكتاب «قراءات

في فكر السالمي » ، صدر عن وزارة التراث القومي والثقافة العمانية ، بإشراف سالم الغيلاني ، وإعداد محمد علي الصليبي ، وطبع سنة ١٤١٣هـ=١٩٩٣م .

٧٤- الفارسي : ٢١ .

٧٥- السابق : ٣٩ .

٧٦- السابق : ٤٠ .

٧٧- السابق : ٥١ .

٧٨- الجامعي : ٢٣/١ .

٧٩- السابق : ٤٠٠/٢ .

٨٠- بدر الدين (الدكتور حمدي) : « الجانب اللغوي والفقهي في شعر أبي سرور » ، بحث بكتاب «قراءات تحليلية لشعر حميد بن عبد الله الجامعي (أبي سرور) » ، صدر عن وزارة التراث لقومي والثقافة العمانية ، وطبع سنة ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م .

٨١- المالكي (محمد بن حمد) : « منحة الوهاب في نظم قواعد الإعراب »، طبع الأولى سنة ١٤١٩هـ،٩.

٨٢- السابق : ٢٤٠ .

٨٣- عبد العزيز : ٣٣-٣٥ .

٨٤- الخليلي : ٥/١ .

٨٥- السالمي (عبد الله بن حميد بن سلوم) : « تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان » ، طبعته المطابع الذهبية بمسقط عمان ، ٢٦٢/١ ، ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ١١٧/٢ ، ١١٨ ، والحجي (خلفان بن زهران) : «المخطوطات العربية في المكتبات العمانية : دراسة لتكوينها وسبل الاستفادة منها » ، ماجستير بشعبة المكتبات من قسم المكتبات والوثائق والمعلومات ، من كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ، بجامعة السلطان قابوس ، لسنة ١٤١٨هـ=١٩٩٧م ، أشرف عليها الأستاذ الدكتور عبد الستار عبد الحق الحلوجي ، ٢١-٢٢ .

٨٦- مازلت ألقى أو أسمع بمن عالج نظم باب من أبواب علم يحبه :

زارني بكلية دار العلوم في منتصف تسعينيات القرن الميلادي العشرين ، شُرَطي من حملة القرآن الكريم ، يحرس بمدينة طالبات جامعة القاهرة ، كان قد نظم في بعض علومه منظومة رغب إليّ أن أنظر فيها .

وبلغني عن بعض الموريتانيين ، أنه نظم كلمات بعض معاجم الفرنسية ، تمكنا منها !

٨٧- السالمي : « شرح بلوغ الأمل » ، ١٥ .

٨٨- الكندي : ٨٣ .
٨٩- عبد العزيز : ٣٤ .
٩٠- نجيب : ٧٤ .
٩١- عبادة : ٣٥ .
٩٢- المالكي : ٦ ، ٨ .
٩٣- المعري : « الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ » ، ضبطه وفسر غريبه محمود حسن الزناتي، وطبعته دار الآفاق الجديدة ببيروت ، ٣١٢ ، والبحراوي : ٥٦ .
٩٤- أطفيش : ٢٢/١ .
٩٥- السابق : ٤٨٠/٤ ، ٤٨١ .
٩٦- المالكي : ٨ .
٩٧- عبادة : ٧٩.
٩٨ الرضي (محمد بن الحسن) : « شرح شافية ابن الحاجب » ، حققه وضبط غريبه وشرحه الأساتذة محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، وطبعته دار الفكر العربي .
٩٩- الفراهيدي : ١٨٨ .
١٠٠- عبادة: ٤٠-٥٦ .
١٠١- الفراهيدي : ٥١-٥٤ ، ١٤٢ .
١٠٢- عبادة : ٢٧-٤٠ .
١٠٣- السابق : ١٩-٨٠ .
١٠٤- السابق : ٢٠ .
١٠٥- السابق : ٧٢-٧٧ .
١٠٦- السالمي : « شرح بلوغ الأمل » ، ١٥ .
١٠٧- عبادة : ١٩- ٢٦ .
١٠٨- الفراهيدي : ١٨٥-٢٢٥ .
١٠٩- الفارسي : ٢٠٥.
١١٠- كأنما صار هذا التقصير عما ينبغي لناشر الكتاب العماني ، عادة سيئة ؛ فهذا خالص (الدكتور وليد محمود) : « نص في السلوك العماني للشيخ سعيد بن خلفان الخليلي المتوفى سنة ١٢٨٧ للهجرة : دراسة وتحقيق »، العدد الرابع من مجلة نزوى الصادرة عن مؤسسة عمان للصحافة

بمسقط عمان :

http://www.nizwa.com/volume24/p103_111.

يقول : « نرجو أن يكون هذا العمل وغيره دافعا للدارسين – هكذا ، ولعل صواب الطبع إلى – للنظر باهتمام وجد للتراث العماني ، والصبر على قراءة نفائسه ، وبعد هذا نشره نشرا علميا بعيدا عن التسرع والعجلة اللتين رأيناهما تسمان الكثير من الكتب العمانية المطبوعة ، وهي محتاجة الى مزيد من الجهد والتأني مما يتلاءم مع المنهج العلمي في تحقيق النصوص » . وهذا عبد العزيز ينصح في الخاتمة – ٤٢ – بحاجة كتاب منظومة الخليلي (مقاليد التصريف) ، إلى إعادة طبعه لضبط صيغه ، وتصحيح الأخطاء المطبعية ، وتأصيل الآراء الواردة ، وتخريج الشواهد . وهذا الوزير يوصي – ٢٢٣ – في خاتمة بحثه في كتاب منظومة الخليلي (مقاليد التصريف) نفسه ، بأن يحقق الكتاب ، لتصحيح أخطائه ، وتوثيق نصوصه وآرائه وشواهده ، وترقيم آياته القرآنية .

١١١– الفارسي : ٣١ .

١١٢– ابن الشجري (هبة الله بن علي) : « أمالي ابن الشجري » ، حققه ودرسه الدكتور محمود محمد الطناحي، وطبعه الأولى المدني بالقاهرة ، سنة ١٤١٣هـ=١٩٩٢ ، ونشره الخانجي.

١١٣– الفارسي : ٢٤، ومما وقع فيه كذلك ، الأبيات ٤٢ ، ١٠٧ ، ١٣٤ ، ١٤٥ ، ١٦٠ ، ١٦٧ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٨ ، ٢٢٤ ، ٢٦٨ ، ٣٣٣ ، ٣٥٠ ، ٣٩٥ .

١١٤– ابن عصفور (علي بن عبد المؤمن) : « ضرائر الشعر » ، حققه السيد إبراهيم محمد ، وطبعته دار الأندلس ببيروت ، الثانية سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م ، ١١٦ .

١١٥– الفارسي : ٢٤ ، ومما وقع فيه كذلك ، الأبيات ٦٨ ، ٩٥ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، ١٢٣ ، ١٣١ ، ١٤٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ٢٠٢ ، ٢٣٠ ، ٢٦٢ ، ٢٧٠ ، ٣٩٠ ، ٢٩٢ ، ٣١٩ ، ٣٩١ ، ٤٠٤ ، ٤١١ ، ٤١٥ ، ٤٤٠ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ .

١١٦– ابن منظور (المصري) : « لسان العرب » ، طبعته دار المعارف ، نبل .

١١٧– ابن عصفور : ج = ١٧ .

١١٨– الفارسي : ٣١ ، ومما وقع فيه كذلك ، البيت ٤٤٨ .

١١٩– ابن عقيل : ٣٩/٣ .

١٢٠– الفارسي : ٢١ ، ومما وقع فيه كذلك ، الأبيات ١٦٠ ، ١٦٣ ، ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٣٩٨ ، ٤٢٧ ، ٤٤٤ ، ٤٥٩ .

١٢١– ابن منظور : سمو .

١٢٢– الفارسي : ٢٣، ومما وقع فيه كذلك ، البيتان ٣٢٩ ، ٣٣٧ .

١٢٣– السابق : ٢٦ ، ومما وقع فيه كذلك ، الأبيات ٧ ، ١٦ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٩٧ ، ١٠٤ ، ١١١ ، ١٦٨ ، ٢٠٤،

٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٢٢٩ ، ٢٥٢ ، ٢٦٠ ، ٢٧٤ ، ٢٨٠ ، ٢٨٧ ، ٢٩٥ ، ٣٢٢ ، ٣٦٠ ، ٣٦٦ ، ٣٧٢ ، ٣٨٣ ، ٣٩١ ، ٤١٦ ، ٤٤٧ .

١٢٤- السابق : ٧٦-٧٧ . و(لا) هذه بعد دخول أداة الشرط عليها ، نافية لا ناهية . راجع حسن (عباس) : « النحو الوافي » ، المطبوع التاسعة ، بدار المعارف ، بالقاهرة ، ٣٩٨/٤ .

١٢٥- عبادة : ٧٧ .

١٢٦- السابق : ٢٠.

١٢٧- الفارسي : ٣٨-٣٩ .

١٢٨- ابن عقيل : ٢٤٨/٤-٢٥٣ .

١٢٩- السابق : ٧٤/٢-١١٠ .

١٣٠- الفارسي : ٣٨ .

١٣١- السابق : ٣٨ .

١٣٢- السابق : ٣٩ .

١٣٣- السابق : ٤٠، ٥١ .

١٣٤- السابق : ٢٠٥ .

١٣٥- السابق : ٩ .

١٣٦- السابق : ٣٣ ، ٤٢ .

١٣٧- ابن عقيل : ١٨٨/١- ٢٠٥ ، ٢٠٩/٢-٢٢٣ .

١٣٨- الدماميني : ٨٦ .

١٣٩- أيوب (الدكتور عبدالرحمن) « أصوات اللغة »، طبعة الكيلاني بالقاهرة ، الثانية سنة ١٩٦٨م ، ١٣٥-١٣٦ .

١٤٠- أنيس : (الدكتور إبراهيم) « موسيقى الشعر »، الطبعة السادسة سنة ١٩٨٨م ، نشرة مكتبة الانجلو المصرية ، ص٢٦٠ ، ٢٤٨ ، والمعري : « لزوم ما لا يلزم » ، شرحه وحققه إبراهيم الإبياري، وطبع الثانية سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م ، ونشرته دار الكتب الإسلامية بالقاهرة وبيروت ، ١ / ٤ ، وصقر : ١٧٨ .

١٤١- وإن أوهم تعبيره عنها أن المفرغ عنده المنفي ، ثم بينته الأمثلة .

١٤٢- عبادة : ٨٤-٩٤ .

١٤٣- السابق : ٨٩-٩٠ .

١٤٤- عبادة : ٩٠-٩٤ .

١٤٥- ابن رشيق : ٢٩٠/٢-٢٩١ .